أثر الحرب العالمية الأخيرة
فى
الاقتصاد القومى المصرى

بقلم السيد حافظ على عبد الرحمن
بكالوريوس كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
قسم الاقتصاد

« هذا البحث هو الفائز بالجائزة التى قررتها كلية التجارة فى جامعة فؤاد الأول ، وقدرها ثلاثون جنيها . وقد تفضل عميد الكلية الأستاذ حسين كامل سليم بك فعهد إلى الجمعية بضم البحث إلى كتابها حتى يتاح نشره وتعم الفائدة » .

obeikandl.com

مراجـــع البحث

التقارير السنوية المقدمة من مديرى البنوك للجمعيات العمومية .

تقارير اللجنة المالية بمجلسى الشيوخ والنواب .

التقارير السنوية عن تجارة مصر الخارجية .

تقرير لجنة الصناعات .

النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى .

الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى .

إحصائيات عن الميزانية والتجارة الخارجية .

(إدارة شئون ما بعد الحرب)

مجلة الغرفة التجارية بالقاهرة والاسكندرية .

صحيفة التجارة والصناعة

الأهرام (بمناسبة المعرض) ١٩٤٩/٢/١٤

المصرى (بمناسبة المعرض) ١٩٤٩/٢/١٥ .

بحوث فى الشئون المالية والاقتصادية الدولية والقومية

(محمود صالح الفلكى بك)

الأرصدة الاسترلينية (سنى اللقانى بك) .

تطور صناعة غزل ونسج القطن فى مصر من عصر محمد على باشا إلى الآن

(رسالة الأستاذ عبد المنعم سلامة)

Egypt : An Economic and Social Analysis

(Charles Issawi)

Economic Development in Selected Countries

(Monetary Fund)

obeikandl.com

خاطر عابر...

من حرب إلى حرب !...

فى صيف سنة ١٩٤٥ سقطت ألمانيا الهتلرية واستسلمت وراءها اليابان ، فانتهت بسقوط هذه واستسلام تلك حرب فادحة طاحنة هى الحرب العالمية الأخيرة ، وكم كنا نود آنئذ أن تكون هى الأخيرة فى تاريخ البشرية فلقد خلفت وراءها بحوراً من الدماء وألوانا من الخراب والدمار وضروبا من الجوع والحرمان ... انقضت تلك الحرب التى كانت ثقيلة كل الثقل على كاهل المصريين وغير المصريين ، فلقد وجه الاقتصاد المصرى لخدمة الديموقراطيات طيلة ذلك القتال الحار المرير . ولم تنج مصر من ضربات قاسية صوبها إليها النازيون والفاشيون فى غاراتهم وحملاتهم ، ولكنها تحملت كل ذلك وعرضت اقتصادها فى شتى نواحيه لآثار الحرب وويلاتها ، ولشد ما كانت فرحتها عندما طويت تلك الصفحة الرهيبة ورفرفت راية السلام .

ولكن لم يطل عهد السلام بل إن شئت قل لم نذق طعم السلام فها هوذا العالم ما زال فى قلقه واضطرابه وشكه وارتيابه ، وها هى ذى الحرب فى كل مكان ، حرب وانقلابات فى أوربا الشرقية ، وحرب فى أندونيسيا(١) ، وحرب فى الصين ، وحرب فى فلسطين ، وبجانب كل هذا نجد حربا عالمية مكبوتة يشنها المعسكران المتنازعان ، وهى ما يسمونها بالحرب الباردة ، أو حرب الأعصاب .

ولست أدرى أمن حسن طالعنا ، أو من سوء طالعنا أن نصاب بعد

(١) انتهت الحرب بالاتفاق بين اندونيسيا وهولنده(الجمعية) .

ثلاثة أعوام من الحرب الأخيرة بحرب جديدة أفدح فى مسئولياتها والتزاماتها . ففى صيف سنة ١٩٤٨ وجدت مصر نفسها مضطرة إلى أن ترسل جيشها لإعادة الأمن والنظام فى الأرض المقدسة التى انتهك حرمتها الصهيونيون ، وأشاعت عصاباتهم الارهابية فى ربوعها الخوف والفزع ، وأخرجت أهلها من ديارهم ظلما وعدوانا ... ولم تعبأ تلك العصابات الإجرامية بالمحافل الدولية وتشكيلاتها ومنظماتها ، إذ أن إسرائيل لم تعدم العون والتأييد من الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية ، فكانت روسيا بعتادها ورجالاتها ، وكانت أمريكا بأسلحتها ودولاراتها ، وكانت بريطانيا بحركاتها ومناوراتها .

تكتلت كل هذه القوى أمام مصر — ولا أقول العرب فى وحدتهم — وما كانت مصر لتبغى من وراء هذا العمل الإنسانى النبيل كسبا ماديا فها هى ذى أرواح شهدائنا البررة قد أزهقت فى ميدان الشرف والتضحية من أجل المثل العليا ... وها هو ذا اقتصادنا القومى لم يكد يفيق من حرب حتى ووجه بأخرى ... ولكن تلك الملايين التى تحملتها وتتحملها ماليتنا لتهون وتصغر أمام ذلك الكسب الأدبى بل الإنسانى الذى جنته مصر وجيش مصر ..

هذه الخواطر السريعة جاشت فى صدرى فترجمتها فى تلك العبارات الموجزة ولعل تناول هذا الموضوع ، أعنى « أثر الحرب العالمية الأخيرة فى الاقتصاد القومى » هو الذى أوحى إلى بهذه الخواطر فأردت أن أسجلها إذ أنه لمن دواعى العجب — وأى عجب! — أن يكون الاقتصاد القومى المصري بالأمس للديمقراطيات عونا ، ثم لا تلبث أن تكون هى اليوم عليه حربا .

مقدمة

ليس من السهل على مثلى أن يتناول بالبحث مثل هذا الموضوع الاقتصادى الواسع إذ أننى بطبيعة الحال لن أستطيع الإلمام بكل نواحيه ومختلف زواياه وإذا كنت سأحاول قدراستطاعتى أن أعالجه فى هذه الصفحات فانى أعتقد أننى لن أحيط بأطرافه ونهاياته .

تعتبر الحرب بمثابة ظرف استثنائى يتناول وجوه النشاط الاقتصادى عموما بالتغيير والتبديل ، ذلك لأن الموارد الإنتاجية تعبأ كى توجه لخدمة الحرب وما يتصل بها من عمليات ، وإذا نظرنا إلى موقفنا من الحرب العالمية الأخيرة ، وجدنا أن الاقتصاد المصرى قد وجه طيلة الحرب لخدمة جيوش الحلفاء التى رابطت فى الأراضى المصرية وفقا للمعاهدات والاتفاقات ، وقد أحدث هذا التحول تغييراً شاملا كانت له آثار جمة فى النواحى المختلفة للنشاط الاقتصادى كما كانت له آثار في المالية العامة .

ولن تظهر آثار الحرب فى اقتصادنا القومى جلية واضحة إلا إذاتبينا الحالة الاقتصادية العامة فى السنين التى سبقتها فلمعرفة أثر الحرب فى الزراعة مثلا سأشير بقدر الإمكان إلى الحالة فى سنة ١٩٣٩ ، أو ما قبلها مباشرة ، من حيث غلة الفدان وكمية الأسمدة الكيماوية المستوردة ، وقيمة الإيجار ، وكثافة لزراعة وما إلى ذلك .

ولا شك فى أن آثار الحرب كانت بعيدة المدى شديدة الوطأة على اقتصادنا القومى ، فاذا كان لغيرنا أن يباهى بفداحة العبء الذى تحمله أثناء الحرب

فيتكلم بلغة الدم والعرق والدموع فان لنا — نحن المصريين — أن نباهى كل المباهاة بذلك القسط الكبير الذى ساهمنا به طيلة ذلك النضال ، إذ كانت أرضنا مسرحا لجيوشهم وكانت حاجاتهم تقدم إليهم بأثمان معقولة ، وكانت خدمات عمالنا طوع إرادتهم ، وكانت دورنا ميدانا لمنشآتهم ومنظماتهم وكانت مواصلاتنا حركة دائمة لأسفارهم وانتقالاتهم ، وبالجملة كان اقتصادنا فى شتى نواحيه موجها لخدمتهم ، ولا أحسب أحداً ينكر أن هذا كله كان على حساب الشعب المصرى بل كان هذا كله علي حساب قوته وراحته وهناءته .

ولا أخالنى قد نسيت الحرب وذكرياتها يوم أن كان رغيف العيش عزيز المنال ، يوم أو كانت الدور تموج بأهليها وساكنيها .. يوم أن كنا حيارى فى مأكلنا وملبسنا ومأوانا .. لقد كانت تلك الحرب محنة قاسية على الشعب المصرى إذ لاقى خلالها كثيراً من ضروب الجوع والحرمان ونقص الطيبات مما أثر تأثيراً سيئا فى مستوى معيشته ، ولعل من الحقائق المرة أن نعرف أن الحرب كانت سببا مباشراً فى اتساع الهوة بين الغنى والفقير فى مصر إذ كانت فرصة استثنائية تصيدها نفر من الناس وابتزوا الأموال ، وهذه الظاهرة الغريبة قد لانشاهدها فى انجلترا مثلا ، إذ أن مستوى المعيشة هناك وإن كان قد انخفض انخفاضا بالغا بالنسبة للطبقات الغنية إلا أن مستوى الصحة وحالة التغذية قد تحسنتا عن ذى قبل للطبقات ذات الإيراد القليل فتقاربت الشقة — فى انجلترا — بين ذوى الايراد الكبير والأجر المحدود ، بينما نجد عكس هذه الظاهرة تماما في مصر ، ولا أكون مغاليا إذا قلت إن هذه الآثار السيئة كانت بذرة لقيام تلك التيارات والدعايات اليسارية المتطرفة وتلك القلاقل الاجتماعية الهدامة .

ولقد خلفت الحرب وراءها كثيراً من المشكلات والأدواء التى مازلنا نتلمس لها

حلا أو علاجا ، فهناك مشكلة الأرصدة وهناك مشكلة التضخم النقدى وهناك مشكلة الغلاء إلى غير ذلك من المشكلات والمعضلات .

على أنه يجب أن أنوه رغم تلك القلاقل والمشاكل بأثر الحرب فى القضاء على البطالة وامتصاص العمال المتعطلين واستيعابهم جميعا ، ولكن يجب أن نلاحظ أننا لم نحقق توظفا كاملا بالمعنى الصحيح ، لأن البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment كانت تحدث فى بعض الأحيان . وقد شاهدنا هذا النوع من البطالة عند تسريح مجموعات كبيرة من العمال الملحقين بخدمة الجيش البريطانى .

ولعل من أبرز آثار الحرب زيادة الثروة القومية ونهضة الصناعة فى ظل تلك الظروف المواتية فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه لتصنيع اقتصادنا . وقد شاهدنا فى تلك الفترة صناعات تزدهر وأخرى تخرج إلى حيز الوجود فكان تطورنا الصناعى أثناء الحرب أكبر وأعظم من كل تطور وتدرج فى أية فترة أخرى . . . وانه ليمكن القول بأن تقدمنا الصناعى أصبح تقدما ثابتا مدعم الأساس موطد الأركان بعد أن اجتاز دور التجربة فى ظل تلك الظروف وأنه وان سار سيرا بطيئا فان خطواته ستكون منتظمة لا تتعثر ولا تلوى على شىء Slow but sure

وسنرى خلال هذه الدراسة أن الحرب كانت شديدة الوطأة على مواصلاتنا وتجارتنا خصوصا وأنها أثرت تأثيرا سيئا فى تجارتنا الخارجية حيث عطلت وعرقلت سير التجارة العالمية فى مجموعها . . . ولعل أخشى ما نخشاه بعد تلك المحنة القاسية أن تتكرر المأساة من جديد . . . نخشى أن يعود ذلك الاضطراب وتلك الفوضى التى تميز بها عهد ما بين الحربين ففى تلك الفترة من التقلقل

الاقتصادى الشنيع استخدمت كافة الوسائل لتعطيل سير التجارة الخارجيـة وعرقلة التعاون الدولى وتشجيع العزلة الاقتصادية إلى غير ذلك من الوسائل والأساليب . وقد انتهى الأمر كما نعلم باجتياح أزمة سنة ١٩٢٩ العالم بأسره . نخشى أن تتكرر تلك المأساة من جديد لان التجارة الخارجية التى خنقت فى وقت الحرب لم يطلق لها العنان بعد أن حاولت الدول إعادة بناء كيانها الاقتصادى ... إن العالم متعطش إلى سير التجارة الدوليـة سيرا طربا لينا ولـكن سحبا وغيوما تتراكم أمام أعيننا فتجعلنا نتشكك ونرتاب . وإن مصر التى أثرت الحرب فى تجارتها تاثيرا سيئاً لم تحجم عن الاشـتراك فى المنظمات والمؤتمرات الدولية التى تهدف إلى تسهيل وتنمية حركة التبادل الخارجى .

بعد هـذه الإشارات والتلميحات يجدر بى أن أحدد الخطوط الرئيسية للبحث ... ساتعرض فى هـذا البحث لدراسة أثر الحرب فى وجوه النشاط الاقتصادى من زراعة وصناعة وتجارة ومواصلات ثم أبين أثرها فى مالية الدولة ثم أتناول مشكلات الحرب فأوضح مشكلة التضخم النقدى وارتفاع الاسعار ومشكلة الأرصدة الإسترلينية .

والآن أناقش أثر الحرب فى وجوه النشاط الاقتصادى ولأبدأ بالزراعة .

أثر الحرب فى وجوه النشاط الاقتصادى

(ا) — الزراعـــة

تعتبر الزراعة عماد الاقتصاد القومى المصرى إذ يعيش عليها ملايين من السكان ما بين ملاك ومستأجرين وعمال زراعيين كما أن محصولها الرئيسى وهو القطن يحتل مكان الصدارة فى اقتصاديات البلاد وهى فوق هـذا وذاك المورد الذى يستمد منه الشعب حاجته من الحبوب . لذلك كانت الزراعة من أكبر وجوه النشاط الاقتصادى حساسية وتأثراً بالهزات والتقلبات . وان حربا دامت ست سنوات كالحرب العالمية الثانية لابد وأن تـكون قد تركت آثارا كثيرة فى هذه الناحية .

ويمكننى أن أجمل العناصر الرئيسية التى سيقوم عليها تفصيل أثر الحرب فى النشاط الزراعي فى الموضوعين التاليين .

أولا : التنظيم الزراعى والمحاصيل الزراعية .

ثانيا : الملاك والمستأجرون والعمال الزراعيون .

ولأبدأ بمناقشة الموضوع الأول .

التنظيم الزراعى والمحاصيل الزراعية

فى غضون ١٩٤١ - ١٩٤٢ رأت الحـكومة المصرية أن ظروف الحرب قد أثرت تأثيراً سيئا فى الميدان الاقتصادى الزراعى وأنها إذا وقفت مكتوفة

الأيدى إزاء هذه المسألة الحيوية فإن الأمر لا يلبث أن يتفاقم ويتعقد . . . كان على الحكومة إذن أن تتدخل بعد أن صار تدخلها أمراً لا مفر منه لأن الأحوال غير العادية التى تمخضت عنها الحرب أثارت فى النشاط الزراعى غبار مشاكل فى وسع الحكومة وحدها الوقوف على مسبباتها والعمل على تلافيها أو تخفيف حدتها .

وكان الغرض من هذا التدخل هو تخفيض المساحة المزروعة قطنا لأن المحصول حتى سنة ١٩٤١ كان يتراكم ويتراكم فى مستودعات التخزين لعدم وجود طرق لتصديره . وبتخفيض تلك المساحة أمكن الاكثار من زراعة المواد الغذائية لإطعام بلد اضطر أن يعيش بذات موارده وهى لا تكاد تكفيه .

وقد نظمت الحكومة النشاط الزراعى تنظيما يتلاءم مع تلك الظروف بحيث تناول تقسيم الزراعات كما أشرت وتوزيع النتجات اللازمة للزراعة (التقاوى والأسمدة) وتسليم الحكومة جزءا من بعض المحصولات (القمح والأرز) وأخيرا تحديد أسعار أهم المنتجات الزراعية (القمح. الشعير. الأرز .. إلخ)

ومع أن هذه السياسة التى أجبرت الحكومة على انتهاجها كانت حكيمة وكانت واجبة فى مثل تلك الظروف العصيبة ألا أنها قد خلفت آثارا سيئة فى ذلك الميدان . . . ومن أبرز هذه الآثار وأمرها هبوط غلة الفدان نتيجة لدورة الزراعة المفروضة والتى ترتب عليها تعاقب زراعات الغلال إذ أدى ذلك إلى إنهاك الأرض وتأخير النمو كما أنه كثيرا ما كانت تتفق أعمال التحضير لزراعة مهمة مع أوان الحصاد لزراعة أخرى لا تقل عنها أهمية مما كان يؤدى فى أغلب الأحيان إلى إعداد سيء .

والدليل على الهبوط المستمر فى الغلة فى فترة الحرب أن متوسط غلة

الفدان من القمح بلغ ٣ر٨٢ أردبا فى ١٩٤٣ — ١٩٤٤ مقابل ٤ر٤٩ أردبا فى ١٩٤٢ — ١٩٤٣ ، ٥ر٣٤ أردبا فى ١٩٤١ — ١٩٤٢ . فإذا علمنا أن متوسط غلة الفدان من القمح كان ٦ر١٥ أردبا فى ١٩٣٩ تبين لنا مقدار النقص الذى كان يطرأ باستمرار على تلك الغلة .

ونظرا لأن التربة قد أنهكت تماما فى فترة الحرب فإن أثر ذلك ظل باديا بعد سنى الحرب أيضا فصار متوسط غلة الفدان بالنسبة لمختلف الحاصلات يتناقص من سنة إلى أخرى ويتبين من الجدول الآتى مدى النقص فى الغلة بالنسبة إلى سنة ١٩٣٩ .

النوع	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧
القمح (بالأردب)	٦ر١٥	٤ر٧٩	٤ر٨٨	٤ر٢٧
الذرة الشامى »	٧ر٠٣	٦ر٤٦	٦ر١٥	٦ر٢١
» البيضة »	٩ر٢٦	٧ر٦٦	٦ر٨٠	٧ر٦١
الأرز (بالضريبة)	١ر٧٤	١ر٤٥	١ر٥٧	١ر٧٤
الفول (بالأردب)	٥ر١٣	٥ر٠٧	٥ر٠٨	٤ر٤٢
الشعير »	٧ر٥٥	٦ر٠٨	٦ر٠٥	٥ر٩٦
العدس »	٤ر٨٤	٤ر٤٠	٤ر٠١	٣ر٩١
الحلبة »	٣ر٨٤	٣ر٩٤	٣ر٨٣	٣ر٧٤

ولم يكن ضعف التربة وتناقص غلة الفدان خلال فترة الحرب راجعا إلى الدورة الزراعية المفروضة فحسب بل إن هناك سببا مهما آخر أدى إلى هذه الظاهرة وهو عدم وجود كمية كبيرة من الأسمدة الكيمائية تكفى لتعويض التربة ما تفتقده من عناصر . وهنا يظهر أثر الحرب السيء جليا واضحا .

فلقد أدت الحرب إلى تعطيل المواصلات وعرقلة سير التجارة الخارجية فحرمت الأرض الزراعية من جزء كبير من واردات الأسمدة الكيمائية التى تعيد إليها خصبها . ويتبين من الجدول الآتى كمية الأسمدة المستوردة من الخارج من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٧ .

السنة	كمية الأسمدة المستوردة (بالآلاف القناطير)
١٩٣٨	٥١٤
١٩٣٩	٤٧٢
١٩٤٠	٣٥٨
١٩٤١	٥
١٩٤٢	١٤٩
١٩٤٣	١٥٩
١٩٤٤	٢٧٢
١٩٤٥	٢٦١
١٩٤٦	٢١٥
١٩٤٧	٤٥٩

نرى من الجدول أن الكميات كانت فى تناقص مستمر من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٢ وأنها لم تتجاوز خمسة آلاف طنا فى ١٩٤١ وذلك بسبب اعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء وانسداد مسالك التجارة فى البحر المتوسط ، كما أن الكمية المستوردة لم تصل حتى سنة ١٩٤٧ إلى كمية ما قبل الحرب .

والآن بعد أن بينت بعض مظاهر وآثار التنظيم الزراعى فى فترة الحرب أطبق ذلك على الحاصلات الزراعية .

القطن

كان من نتيجة تراكم محصول القطن من سنة إلى أخرى حتى سنة ١٩٤١ وحاجة البلاد الملحة إلى الحبوب أن لجأت الحكومة منذ تلك السنة إلى تحديد المساحة المزروعة قطنا فجعلتها ٢٢٪ لأراضى شمال الدلتا ، ١٦٪ لباقى البلاد وربما كانت ترخص بنسبة أكبر فى بعض الأحيان . وقد تغيرت هذه النسب فى آخر الحرب فأصبحت فى ١٩٤٤ — ١٩٤٥ ٢٧٪ لأراضى شمال الدلتا ، ٢٠٪ للأراضى الأخرى .

وقد أتاح تخفيض المساحة المزروعة قطنا فرصة لمكافحة الطفيليات بطريقة فعالة وسريعة . ولم تتناقص غلة الفدان من القطن كما رأينا بالنسبة للمحصولات الأخرى فقد كان محصول الفدان ٤ر٦٨ قنطارا فى ١٩٣٨ — ١٩٣٩ ، ٥ر٣٥ قنطارا فى ١٩٣٩ — ١٩٤٠ ، ٥ر٤٤ قنطارا فى ١٩٤٠ — ١٩٤١ ، ٤ر٩١ قنطارا فى ١٩٤١ — ١٩٤٢ .

والذى يلفت النظر فى هذا الصدد أنه على الرغم من تحديد المساحة المزروعة قطناً فإن المحصول قد أثار مشكلة كبرى فى تصريفه ذلك أنه لما كان تصدير كميات كبيرة من القطن للخارج مستحيلا وكان استهلاك المصانع المحلية استهلاكا محدودا لا يمكن زيادته بنسبة كبيرة اضطرت الحكومة — رعاية للصالح العام — إلى التدخل فى سوق القطن مما أدى إلى استمرار ارتفاع أسعاره من سنة إلى أخرى رغم قصور الطلب الخارجي . وقد جنى المزارعون ثمرة هذا الارتفاع النسبي فى الأسعار .

ويبين الجدول الآتى أسعار القطن ببورصة ميناء البصل بالريالات للقنطار الواحد .

فى آخر سنة	كرنك (جود)	أشموني (جود)
١٩٣٩	—	١٨
١٩٤٠	١٨	١٥
١٩٤١	٢٠	١٧
١٩٤٢	٣٣	٢١,٢٥
١٩٤٣	٣٥	٢٩
١٩٤٤	٤١	٣٧

لكن إذا نظرنا إلى المسألة نظرة أعمق وجدنا أن الحرب قد ألقت على عاتق الحكومة عبئا ثقيلا لأن الحكومة قد قامت بشراء وتخزين كميات كبيرة من القطن وكان عليها أن تتحمل تبعة تصريفها بعد انتهاء ظروف الحرب . وقد شاهدنا كيف كان تدخل الحكومة المستمر فى سوق القطن سببا فى حدوث هزات وتقلبات عنيفة فى هذا السوق .

الحبوب

كان إنتاج مصر من الحبوب قبل الحرب لا يكاد يفى بحاجتها . فلما نشبت الحرب وقل الوارد من الأسمدة وهبطت غلة الفدان كما بينت من قبل اضطرت الحكومة إلى التدخل منذ سنة ١٩٤١ لتعويض النقص فى الغلة بزيادة المساحة المزروعة حبوبا . وبالرغم من زيادة تلك المساحة إلا أن الإنتاج الكلى ظل أقل مما كان عليه قبل الحرب وذلك نظرا للنقص الكبير فى غلة الفدان

خصوصا بالنسبة للقمح والذرة الشامى والذره العويجة وجميعها من أهم المحاصيل ولولا محصول الأرز لبلغ الموقف غاية الخطورة . وقد شهدنا أثناء الحرب كيف كان يخلط العيش بنسبة من دقيق الأرز .

وقد قامت الحكومة أثناء الحرب بالاستيلاء على مقادير كبيرة من بعض المحصولات وخاصة القمح ولجأت إلى تخزينه بطرق عرضت المحصول المستولى عليه لخسارة فادحة ولولا ظروف الحرب لتمكنت الحكومة من بناء صوامع حديثة على نظام الـ (Silos) لتكفل صيانة المحصول وسلامة تخزينه . وقد أشارت وزارة التموين إلى ذلك فى أوائل سنة ١٩٤٣ حينما رفعت مذكرة إلى مجلس الوزراء بينت فيها أن الحكومة تكبدت خسارة قدرتها إذا ذاك بـ ٢٥٠٫٠٠٠ أردبا وهى كمية كبيرة حرمت منها البلاد فى وقت كانت فى أمس الحاجة إليها .

وكان نقص محاصيل الحبوب فى فترة الحرب سببا فى زيادة الطلب عليها فارتفعت أثمانها ارتفاعا كبيرا فى السوق ضاربة عرض الحائط بالأسعار الرسمية التى حددتها الحكومة فكان ذلك غنما كبيرا للمزارعين .

المحاصيل الأخرى :

أقصد بذلك المحاصيل الثانوية كالفاكهة والخضر والبقول ، أما عن الفاكهة فانه نظراً لانقطاع الواردات الأجنبية فإن الطلب عليها قد ازداد وخاصة لوجود الجيوش المتحالفة ، فارتفع ثمنها ارتفاعا كبيرا تبعاً لذلك ، وجنى المزارعون ثمرة هذا الارتفاع ، وقد زادت مساحات زراعة قصب السكر زيادة محسوسة .

أما عن الخضر والبقول فقد ازدادت المساحات التى تشغلها فى ضواحى

القاهرة والمدن الكبيرة زيادة ظاهرة ، وارتفعت أسعارها ارتفاعا فاحشاً مما عاد على الفلاح بالغنم الكبير .

بهذا القدر يمكن أن أكون قد وضحت أثر الحرب فى الزراعة من حيث تنظيمها ومحصولاتها ولأنتقل لبيان أثر الحرب على كل من الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين .

الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين

لا شك فى أن الحرب قد أثرت تأثيرا واضحا فى هذه الطبقات الثلاث . أما عن الطبقة الأولى — وهى طبقة الملاك — فقد استفادت من الحرب بلا ريب ولعله كان من صالحها أن تستمر تلك الحرب سنوات وسنوات . وقبل أن أوضح مقدار ما جنته تلك الطبقة خلال فترة الحرب أحب أن أشير إلى أن طبقة الملاك فى مصر لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع السكان إذ بلغ عدد الملاك فى سنة ١٩٣٨ ١٨١ر٤٤٤ر٢ مالكا فى حين أن عدد السكان إذ ذاك كان حوالى الستة عشر مليونا . وهناك مسألة أخرى يجب أن نأخذها فى الحسبان وهى أن هناك تفاوتا كبيرا فى مقدار ما يملكه كل فرد . فبينما نجد أنه فى سنة ١٩٣٨ كان عدد الملاك الذين يملكون أقل من فدان هو ١ر٧١٦ر٧٠٧ مالكا وأن مقدار ما يملكونه مقدرا بالأفدنة هو ٧١٠ر٣٥٠ نجد فى نفس الوقت أن عدد الملاك الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا هو ١٢ر٥٥٩ مالكا وأن مقدار ما يملكونه مقدرا بالأفدنة هو ٢ر٢٠٦ر٤٥٠ فإذا علمنا أن مجموع المساحة المنزرعة فى تلك السنة التى سبقت الحرب كان ٥ر٨٣١ر٥٥٦ فدانا تبين لنا أن الفريق الأخير من الملاك يملك حوالى ٣٨٪ من مجموع مساحة الأراضى الزراعية .

ومعنى هذا كله أن الحرب ولو أنها أفادت طبقة الملاك عموما — وهم كما بينت يمثلون نسبة ضئيلة من مجموع السكان — الا أن الفائدة الكبرى قد جناها ذلك الفريق من كبار الملاك وهذا راجع إلى سوء توزيع الملكية الزراعية كما سبق أن بينت .

والآن لنا أن نتساءل لماذا أفادت الحرب طبقة الملاك أو بعبارة أدق طبقة كبار الملاك ؟ . . .

فى الواقع أن هذه الطبقة قد استفادت من الحرب لعدة أسباب أولها ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية وأهمها القطن والحبوب . وكان من جراء ارتفاع أثمان تلك الحاصلات أن زاد ريع الأراضى وأدى هذا بالتالى إلى ارتفاع فئات الإيجار . وارتفاع إيجار الأرض فى مصر ظاهرة لاحظناها بوضوح فى فترة الحرب الأخيرة فقد كانت إيجار الفدان فى السنوت التى سبقت الحرب لا يعدو العشرة جنيهات فى أغلب الأحيان كما يتبين من الاحصائية الآتية :

متوسط إيجار الفدان فى مصر سنة ١٩٣٧

الجهة	فئة الايجار بالجنيه
شمال الدلتا	٥
جنوب الدلتا	٧ — ٨
المنيا	١٠ — ١٢

بينما كان الأمر كذلك إذا بظروف الحرب ترفع هذه الفئات فيربو إيجار

الفدان على ضعف ما كان عليه ويصبح عشرين جنيها أو أكثر فى بعض الحالات ومعنى هذا كله أنه سواء كانت الأرض مزروعة على الذمة أم مؤجرة فإن المالك قد استفاد فى كلتا الحالتين .

ولا يخفى علينا أن نذكر فى هـذا الصدد أن جمود الضريبة على الأطيان كان عاملا مساعدا لطبقة الملاك فإن ثبات هذه الضريبة وعدم مرونتها وتمشيها مع ارتفاع القيمة الايجارية أتاح لهـذه الطبقة فرصة الظفر بكل ذلك العائد الـكبير الذى حصلت عليه فى ظل تلك الظروف .

ولا يمكن أن ننكر أن المزارع كان يتحمل تـكاليف متزايدة باستمرار منذ سنة ١٩٣٩ أى منذ قيـام الحرب فقد ارتفعت أثمان الأسمدة الـكيميائية (النترات) إلى ثلاثة أمثالها كذلك تضاعف أثمـان الوقود (الزيت الثقيل والبترول) ، أما الآلات الزراعية فـكان يتعذر تغييرها وكانت نفقات اصلاحها باهظة جدا وقد ارتفعت أثمان الآلات الزراعية الصغيرة الحجم كالمحراث والزحافة إلى ما يزيد على ثلاثة أمثالها فى سـنة ١٩٣٩ وارتفعت أثمـان المواشى فبلغت أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب وعلى الرغم من تلك التـكاليف المتزايدة فقد استفاد المزارع من فترة الحرب نظرا للزيادة الـكبيرة فى ريع الأرض .

ومن الظواهر التى شوهدت أثنـاء فترة الحرب وتدل دلالة واضحة على مدى استفادة الملاك الزراعيين من تلك الظروف الاستثنائية ومدى التحسن الذى طرأ على مركزهم المالى . . . من هـذه الظواهر تقلص حجم الديون العقارية نتيجة لزيادة قدرة الملاك على الدفع . وليس أدل على ذلك من أن نرجع إلى تقرير مجلس إدارة البنك العقارى المصرى المرفوع للجمعية العمومية للمساهمين في ١٠ يناير سنة ١٩٤٥ إذ أن كاتب هذا التقرير قد استهله بإيضاح

تلك الحقيقة التى كانت قاسية على البنك كل القسوة فراح يقول « فلقد قام المشترون بتسديد ثمن صفقاتهم العقارية — على كثرتها فى السوق المصرية من مواردهم الخاصة دون الالتجاء إلى الاقتراض . فكانت قروضنا الجديدة لا تذكر . ومما يقطع فى الدلالة على حالة يسر الملاك المصريين أن دفعات كبيرة سددت من أصل الديون التى لنا إذ دفع لنا من رأس المال ١ر٢٢١ر٠٠٠ جنيها مصريا منها ٩٥٦ر٠٠٠ عن تسديدات معجلة فهبط مجموع ديوننا العقارية من ٩ر٦١٠ر٠٠٠ جنيها فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ إلى ٨ر٩٤ر٠٠٠ جنيها فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٤ » — وبعد أن ناقش التقرير بعض الارقام وتعرض لبعض المقارنات قال « وتدل هذه الأرقام على النقص الذى اعتور نشاطنا العقارى كما تبين إلى أى حد استطاعت مصر أن تخفف من دينها فى غضون السنين الأخيرة »

ومن الظواهر التى شوهدت فى أثناء فترة الحرب أيضا زيادة عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وزيادة عدد أعضائها ورأس مالها . ويمكن أن نستنتج هذه الحقيقة من الجدول الآتى :

السنة	عدد الجمعيات	متوسط عدد الأعضاء	متوسط رأس المال بالجنيه
١٩٤٠	٧٦٤	٩٥	٤٠٠
١٩٤٥	١٦٤١	٣١٨	٤٩٠

وعلى العموم يمكن القول بأن ظروف الحرب قد حسنت الحالة المالية للملاك تحسينا رفع عن كاهلهم أعباء والتزامات ثقيلة وخلق فى نفوسهم روح التعاون . هذا عن طبقة الملاك . أما عن طبقة المستأجرين فيمكن القول بأنها

لم تستفد كثيرا من ظروف الحرب إذ أن مركز المالك بطبيعة الحال أقوى وأمتن من مركز المستأجر لأن الأخير لا يحصل على عائده إلا بعد أن يقدم إلى مالك الأرض قيمة الإيجار المطلوب . فإذا عرفنا أن فئات الإيجار فى فترة الحرب قد ارتفعت أيما ارتفاع كما سبق أن بينت . وإذا أضفنا إلى ذلك استيلاء الحكومة على جانب كبير من محصول الحبوب — ربما زاد على النصف فى بعض الأحيان — وهو المعروف باسم « الحيازة » وذلك بثمن يقل عن الثمن السائد فى السوق . وإذا عرفنا أن زراعة الحبوب كانت تمثل نسبة كبيرة من المساحة المزروعة نتيجة تحديد زراعة القطن . وإذا عرفنا أيضا أن غلة الفدان كانت تتناقص باستمرار لقلة المخصبات وزيادة تكاليف الإنتاج . وإذا أضفنا إلى كل ذلك التجاء الملاك إلى بيع محاصيل أراضيهم المؤجرة بعد الحصاد مباشرة دون انتظار فرصة ما بعد الموسم . إذا أخذنا كل هذه الاعتبارات فى الحسبان تبين لنا حرج مركز طبقة المستأجرين فى تلك الفترة .

على أنه يجب أن نلاحظ أن الملاك كانوا كثيراً ما يرون أن من صالحهم اتباع سياسة لينة تجاه المستأجرين ذلك لأن الفريق الأخير إذا لم يلق مثل تلك المعاملة فإن الكثيرين منه كانوا يؤثرون التحول إلى عمال زراعيين نظرا لارتفاع الأجور الزراعية نتيجة نزوح عدد كبير من الريف للالتحاق بخدمة الجيش البريطانى حيث الأجور مرتفعة كل الارتفاع وحيث العمل سهل وميسور لزيادة الطلب على العمال سواء كانوا متخصصين أو غير متخصصين . ولعل هذه الحالة كانت سببا فى الالتجاء إلى الإيجار العينى وتسامح الملاك وتساهلهم مع المستأجرين مما مكنهم من الاستفادة — إلى حد ما — من ظروف الحرب .

أما عن طبقة العمال الزراعيين فلا شك أن أجورهم النقدية قد ارتفعت ارتفاعا محسوسا فى فترة الحرب . ذلك لأن نزوح عدد كبير من الريف للالتحاق

بخدمة الجيش كما بينت قد عمل على تقليل المعروض من عمال الزراعة . وإذا قل المعروض من هؤلاء العمال مع بقاء الطلب عليهم كما هو فلا بد أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع أجورهم . وقد تحقق هذا تماما لأن حاجة الزراعة إلى الأيدى العاملة حاجة ملحة . ولذلك كنا نجد رغبة أكيدة من جانب الملاك وغيرهم فى رفع أجور العمال لإغرائهم واجتذابهم حتى لا يتحولوا عن العمل الزراعى — وفيه ما فيه من إرهاق وإجهاد — إلى الناحية الأخرى وهى خدمة الجيش .

على أنه يجب أن نلاحظ فى هذا الصدد أن الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين فى فترة الحرب كانت منخفضة ، فمع الاعتراف بان أجورهم النقدية قد زادت زيادة محسوسة خصوصا منذ سنة ١٩٤١ وأنها وصلت فى مجموعها إلى ضعف ما كانت عليه فى سنة ١٩٣٩ . وربما كانت تزيد الأجور بشكل ظاهر فى أوقات الأعمال المستعجلة أو عند الالتجاء إلى عمال غرباء عن المنطقة ، أقول مع الاعتراف بكل هذا إلا أننا نلاحظ أن تلك الزيادة فى الأجر النقدى لم تكن لتعوض العامل الزراعى الزيادة الكبيرة فى أثمان المواد الغذائية اللازمة له وأهمها الذرة .

إلى هنا أكون قد انتهيت من بيان أثر الحرب العالمية الأخيرة فى النشاط الزراعى ، وقد رأينا أن تلك الفترة كانت فترة رخاء على المشتغلين بالزراعة بوجه عام وشاهدنا فى الوقت ذاته بعض نواح شغلت البال وأثارت الاهتمام كصعوبة الحصول على الآلات والأدوات اللازمة للزراعة وإنهاك التربة وهبوط غلة الفدان وما إلى ذلك .

ولأنتقل الآن لمناقشة الموضوع الثانى فى وجوه النشاط الاقتصادى لنتبين أثر الحرب فى الصناعة المصرية .

(٢) الصناعة

مصر حديثة العهد بالصناعة إذ يمكن أن يقال إن النهضة الصناعية بمعناها العصرى لم تبدأ إلا منذ عشرين سنة أى منذ عدلت التعريفة الجمركية فى سنة ١٩٣١ على نحو كفل للصناعة الوطنية قدراً من الحماية إذ نقصت واردات السلع المخصصة للاستهلاك نقصاً كبيراً وزادت واردات المواد اللازمة للصناعة من أدوات وآلات وخامات زيادة ملموسة . وقد كان من نتيجة ذلك أن سرت الحياة ودبت الروح فى كياننا الصناعى ، ولو أن نهوض الصناعة فى تلك الفترة كان أقل بكثير من نهوضها فى الفترة التى تلتها ، أى في فترة الحرب .

ويذكر إحصاء التعداد الصناعى والتجارى لسنة ١٩٣٧ أن جملة عدد المصانع فى القطر المصرى بلغ ٩٢٠٢١ مصنعاً منها ٤٨٢٨٢ مصنعا لا يوجد بها مستخدمون أى أن ٥٢ ٪ من تلك المصانع لم يكن بها غير صاحبها كما أن المصانع التى كان بها أكثر من عشرة مستخدمين لم تكن تمثل أكثر من ٣ ٪ من المجموع . وكان عدد عمال المصانع في تلك السنة ٢٧٣٤٦٧ عاملا وبالنسبة لرؤوس الأموال نجد أن المصانع التى يزيد رأس مالها على ألف جنيه لم تبلغ سوى ٢ ٪ وأن المصانع التى يزيد رأس مالها على عشرة آلاف جنيه كانت تمثل ½ ٪ من مجموع المصانع .

ولقد قدر أن الصناعة الوطنية قبل الحرب كانت تكفى الطلب المحلى بالنسب الآتية :

السكر ١٠٠ ٪ ، الكحول ١٠٠ ٪ ، السجاير ١٠٠ ٪ ، ملح الطعام ١٠٠ ٪ ، طحن الغلال ٩٩ ٪ ، غزل القطن ٩٦ ٪ ، الأحذية ٩٠ ٪ ،

الأسمنت ٩٠٪ ، الصابون ٩٠٪ ، الطرابيش ٩٠٪ ، الأثاث ٨٠٪ ، الكبريت ٨٠٪ ، البيرة ٦٥٪ ، الزيوت النباتية ٦٠٪ ، والصود الكاوية ٥٠٪ والأقمشة القطنية ٤٠٪ .

من هذه الأرقام يمكن أن نتبين حالة الصناعة بوجه عام فى السنين التى سبقت الحرب . وفى فترة الحرب نجد أن الصناعة قد وثبت وثبة كبيرة وخطت خطوات واسعة إذ أتاحت لها ظروف الحرب فرصة طيبة للنمو والازدهار فأصبحت الصناعة المصرية أكثر ثباتا واستقرارا من صناعات البلاد المجاورة . وها هو ذا Charles Issawi يشهد بذلك فى كتابه Egypt, an economic and social analysis إذ يقول « Compared with other countries, Egyptian industry shows a remarkable degree of stability. »

وإذا أمعنا النظر فى تلك الظروف التى هيئت للصناعة المصرية فى فترة الحرب لوجدنا أنها أدت إلى خلق كثير من الصناعات الجديدة وعملت وساعدت على نمو الصناعات بصفة عامة وخاصة صناعتى النسيج والمواد الكيمائية . وكان ذلك راجعا إلى ضعف المنافسة الأجنبية لقلة السلع المستوردة وكثرة حاجات جيوش الحلفاء فى الشرق الأوسط وحاجات الشعب المصرى . ويتبع كل ذلك الارتفاع الهائل فى الأسعار والزيادة الكبيرة فى الأرباح إذ حققت الصناعات المختلفة فى ظل ظروف الحرب كثيرا من الأرباح الاستثنائية أو كما يسميها البعض الأرباح القدرية « Wind - fall profits » . ويعلق Charles Issawi على هذه الظاهرة فيقرر بأن الرقم القياسى الأرباح الصافية كان فى تزايد مستمر فى فترة الحرب فبينما كان ١١٤ فى ١٩٣٨ إذا به يقفز إلى ١٥٤ فى ١٩٤٠ ثم إلى ١٧٥ فى ١٩٤١ . . . وهكذا .

وقد تحققت تلك الأرباح لا عن ارتفاع السعر فحسب بل عن زيادة الإنتاج أيضا إذ أن الإنتاج الصناعى بصفة عامة قد زاد زيادة كبيرة أثناء الحرب فزاد انتاج خام القطن من ٢٥ مليون كيلوجرام سنة ١٩٣٨ إلى ٣٩ مليون كيلوجرام فى سنة ١٩٤٢ وكذلك زاد إنتاج النسيج ـ خصوصا إنتاج الأنوال اليدوية ـ من ١٩٠ مليون ياردة فى ١٩٣٨ إلى ٣٠٠ مليون ياردة فى ١٩٤٤ وهكذا بالنسبة إلى إنتاج الأقمشة الأخرى كالصوف والحرير إذ زاد المنتج منها فى فتره الحرب زيادة ظاهرة ملموسة .

أما عن الصناعات الغذائية فقد ارتفعت أرقام إنتاجها أيضا فزاد إنتاج البيرة من ٧٢٫٠٠٠ هكتولتر سنة ١٩٣٨ إلى ٢٣٥٫٠٠٠ سنة ١٩٤٤ وكذلك زاد إنتاج السكر من ١٦٠٫٠٠ طنا إلى ٢٠٠٫٠٠٠ وزاد إنتاج بذرة القطن من ٤٠٫٠٠٠ طنا إلى ٩٠٫٠٠٠ طنا . أما صناعة الأسمنت والصناعات الكيمائية فقد تقدمت هى الأخرى وزاد إنتاجها زيادة محسوسة .

وبالتأمل إلى الجدول التالى نرى مدي الزيادة فى الإنتاج الصناعى فى فترة الحرب خصوصا بالنسبة لإنتاج المنسوجات القطنية ومشتقات البترول بآلاف الأطنان .

السنة	[illegible]	زيت بذرة القطن	مشتقات البترول			أسمنت	سكر نقى	بيره	كحول
			بنزين	كيروسين	زيت ثقيل				
١٩٣٨	٢١٠٧	٦٥	٩٥	١٨	١٩٨	٣٧٥	٢٠٩	٦	٤٠٩
١٩٤١	٢٩٠١	٧٣	١٥٧	٦١	٨٠٠	٣٩٢	١٩٦	٢٥	٥٠٤
١٩٤٣	٣٤٠٩	٩٧	١٧٠	٦١	٧٢٥	٤٢٣	١٥٩	٣٤	٨٠٩
١٩٤٥	٢٧٠١	٧٤	١٧٦	٦٨	٧٣٧	٤٤٤	١٤٨	٣٨	٩٠٠

ولكى أبين أثر الحرب فى النشاط الصناعى بجلاء ووضوح أتناول بعض الأنواع المختلفة من الصناعات كلا على حدة .

الصناعات القطنية :

لاشك أن هذه الصناعات قد استفادت من ظروف الحرب إلى حد كبير حتى أن بنك مصر الذى تقدمت الحكومة لإعانته وإنقاذه فى أزمته المشهورة سنة ١٩٣٩ قد حققت شركاته فى فترة الحرب أرباحا طائلة وكونت احتياطيات كبيرة .

ولعل من الظواهر البارزة التى شوهدت أثناء الحرب كثرة الأنوال اليدوية وخاصة فى الريف ذلك لأن مشكلة الكساء كانت فى مقدمة المشاكل التى عبئت الجهود وتضافرت لحلها .

وقد ظهرت أزمة فى خيوط الغزل القطنية عقب قيام الحرب وكان سبب ذلك انقطاع الوارد من الخيوط نظراً للأخطار التى كانت تتعرض لها المواصلات البحرية وكذلك انقطاع الوارد من المنسوجات أو ندرته ونقص القوة الإنتاجية

لمصانع غزل ونسج القطن الميكانيكية لعدم توفر قطع الغيار وصعوبة الحصول على المواد الكيميائية والخامات التى تلزم هذه الصناعة . وقد أدى هذا إلى تلاعب فى أسعار الغزل فبلغ ثمن الرزمة منه خمسة أضعاف السعر العادى مما أضر بصالح أصحاب الأنوال اليدوية . ولكن الحكومة تداركت الوقت فأصدرت منذ ١٩٤١ القوانين الخاصة بالاستيلاء على الخيوط المحلية والواردة من الخارج وقامت بتوزيعها .

وقد نشطت الصناعات القطنية فى فترة الحرب فبلغ المستهلك محليا من القطن فى سنة ١٩٤٤ ١٦٣ ٪ بالنسبة لما كان يستهلك فى سنة ١٩٣٩ . ويمكن أن نتبين ذلك من الاحصائية الآتية :

السنة	كمية القطن المستهلك محليا بآلاف القناطير	نسبة المستهلك إلى المحصول
١٩٣٩ / ١٩٤٠	٦٥٣	٨ ٪
١٩٤٤ / ١٩٤٥	١٠٠٦٧	٢٣ ٪

وكانت المصانع تعمل إلى أقصى حد لتمتص هذه الكميات الكبيرة من القطن فكان هذا سببا فى إتلاف الآلات وزيادة تكاليف الصيانة فى وقت تعذر فيه استيراد قطع الغيار من الخارج

وكان من الطبيعى إذن أن يزيد الانتاج فى هذه الصناعة ، وفيما يلى نتبين ماسجلته مصانع الغزل والنسيج المصرية من تقدم منذ سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٧ .

السنة	الخيوط بالكيلو جرام	القطع المصنوعة (ك.ج)
١٩٣٨	٢٥٫٨٤٠٫٠٠٠	٧٩٫٥٠٠٫٠٠٠
١٩٤٢	٣٤٫٧١٣٫٠٠٠	١٢٣٫٠٠٠٫٠٠٠
١٩٤٣	٣٦٫١٩٢٫٠٠٠	١٣٤٫٤٢٥٫٠٠٠
١٩٤٤	٣٦٫٣٢١٫٠٠٠	١٤١٫١٢٨٫٠٠٠
١٩٤٥	٣٨٫٥٢٢٫٠٠٠	١٥٤٫٢١٤٫٠٠٠
١٩٤٦	٣٩٫٤٨٠٫٠٠٠	١٦٣٫٧٩٧٫٠٠٠
١٩٤٧	٤١٫٨٨٠٫٠٠٠	١٧٧٫٢٠٦٫٠٠٠

وإن أكبر دليل على التقدم الظاهر للصناعات القطنية هو ما نلاحظه من تناقص غير عادى فى وارداتنا القطنية بالنسبة إلى سنى ما قبل الحرب . فقد كان مجموع وارداتنا من خيوط القطن ٧٧٢٫٥٤١ كيلو جراما فى سنة ١٩٣٨ فأصبح ٢٠٠٫٠٩٤ كيلو جراما فى سنة ١٩٤٦ كذلك الحال بالنسبة للأقمشة القطنية فقد نقص الوارد منها نقصا بينا . . . وعلى العموم يمكن القول بأن صناعة غزل ونسج القطن استفادت من فترة الحرب أيما فائدة .

وبهذه المناسبة أشير إلى الأزمة التى تعانيها شركات الغزل فى هذه الأيام والتى نجمت عن ارتفاع أسعار القطن فى الوقت الذى تحاول فيه تلك المصانع تجديد آلاتها التى أنهكها الإنتاج المتواصل فى فترة الحرب . ويجب على الحكومة أن تبحث هذه المسألة بكل اهتمام وتضع لها علاجا يضمن للصناعة القطنية نهوضها واطراد نموها .

الصناعات الغذائية

تأثرت الصناعات الغذائية بظروف الحرب فانتعشت الصناعات التى كانت قائمة قبل تلك الظروف كصناعة السكر وصناعة الزيوت وأخذت صناعات جديدة تبرز فى الميدان كصناعة الحلوكوز والمنفحة والبصل والجزر المجفف والجيلاتين .

صناعة السكر

هذه هى أهم الصناعات الغذائية حتى أنها كانت تعتبر إلى عهد قريب أهم الصناعات قاطبة بما فى ذلك صناعة الغزل والنسج . ولما بدأت الحرب رأت مصانع السكر أن تضاعف إنتاجها لمقابلة الطلب المتزايد فأثر هذا فى آلاتها بطبيعة الحال ولكنها فى الوقت نفسه استطاعت أن تحقق أرباحا لا يستهان بها فى ظل تلك الظروف .

وكان الانتاج السنوى لشركة السكر وقت أن نشبت الحرب ١٤٤ ألف طن للاستهلاك المحلى و٩٦ ألفا أخرى للتصدير إلى الخارج (أسواق الشرق الأدنى) فكان مجموع إنتاجها ٢٤٠ ألف طن فى العام الواحد منها ١٦٠ ألف طن تصنع من قصب السكر المزروع محليا و ٨٠ ألف طن تصنع من السكر الخام المستورد من الخارج . وعلى الرغم من صعوبة استيراد هذا المقدار وقت الحرب وهو كما نرى يمثل ثلث المادة الخام المطلوبة لهذه الصناعة . على الرغم من ذلك استطاعت الشركة أن تمد الأسواق المحلية فيما بين ١٩٣٩، ١٩٤٦ بـ ١٫٠٠٥٫٧٠٥ طنا وأن تمد جيوش الحلفاء بـ ٢٧٩٫٧٨٥ طنا . وقد ساعدها على ذلك زيادة المساحة المزروعة قصبا كما سبق أن أشرت ..... ولما كانت شركة

السكر شركة احتكارية فقد تمكنت من تحقيق أرباح قدرية كبيرة ومع أن السكر من المواد التى خضعت لنظام البطاقات إلا أن سعره فى السوق السوداء كان سعرا فاحشا .

صناعة الزيوت :

تعرضت هذه الصناعة فى السنين التى سبقت الحرب ، وفى سنة ١٩٣٩ بالذات لأزمة حادة كادت تقضى عليها وكان ذلك راجعاً إلى هبوط أسعار الزيوت التى كان ثمنها فى السوق لا يكاد يعادل نفقات الإنتاج ، وفى ظل ظروف الحرب تحسن مركز هذه الصناعة كثيراً فزاد إنتاج الزيت « الزيت الصناعى وزيت الطعام » من ٤٠ ألف طن إلى ٨٠ ألف طن وبذلك أمكن استنفاد جميع كميات البذرة التى خزنت قبل الحرب ... ونحن نعلم كيف خضع زيت الطعام لنظام البطاقات منذ الحرب وكيف زاد الطلب على الزيت الصناعى نتيجة للحاجة الماسة إلى كميات كبيرة منه فى صناعة الصابون والمسلى النباتى .

الصناعات الكيميائية

نشطت الصناعات الكيميائية نشاطاً ملحوظا فى وقت الحرب ، وكانت أبرز هذه الصناعات نشاطا فى تلك الفترة صناعة الصابون إذ لما دخلت اليابان الحرب منعت عن تلك الصناعة مولد المواد الدهنية ولكنها سرعان ما وجدت فى زيت بذرة القطن بديلا ، وقد تمكنت من مضاعفة إنتاجها فكفت البلاد حاجتها من تلك السلعة الضرورية ، واستطاعت مصانع الصابون خلال فترة الحرب من إنتاج كميات كبيرة من صابون البشرة وحلاقة الذقن وبعض أنواع الصابون الطبى والصابون اللين والصابون المسحوق وكانت البلاد تستورد كل

هذه الأنواع من الخارج . وهذا اتجاه جديد اتجهت إليه تلك الصناعة الوطنية بعد أن اجتازت تجربة عملية فى ظروف الحرب .

وليست صناعة الصابون هى الصناعة الكيميائية الوحيدة التى استفادت من ظروف الحرب فهناك صناعات أخرى هيأت لها تلك الظروف المواتية تقدما ونهوضا كصناعة الكسب الذى يستعمل وقوداً فضلا عن قيمته الغذائية للمواشى وكصناعة المستحضرات الطبية وصناعة النشا وصناعة الأسمدة الكيميائية. وكذلك الحال بالنسبة لصناعات التعدين والمناجم والمحاجر فقد نشطت صناعة البترول وصناعة الأسمدة وأنشئت مصانع لسبك خردة الصلب .

وعلى العموم نجد أن الصناعات المصرية المختلفة قد أتيحت لها فرصة التقدم والنهوض فى فترة الحرب فما كان منها موجوداً أصلا فقد ثبتت دعائمه وتوطدت أركانه ، أما الصناعات التي أوجدتها الحرب أو سهلت إيجادها فبعضها قد انتهى بانتهاء الحرب — كصناعة وابورات الغاز — والبعض الآخر ما زال قائما وثابتا ، ولولا ظروف الحرب المواتية لما تحققت هذه النهضة الصناعية الكبيرة فى تلك الفترة الوجيزة .

وقد أسفر إحصاء الإنتاج الصناعى الذى قامت به مصلحة الإحصاء والتعداد فى سنة ١٩٤٥ — ليمثل الحالة فى سنة ١٩٤٤ — عن أن عدد المصانع على اختلاف أنواعها ١٢٩و٢٣١ مصنعا وأن عدد المشتغلين فيها ٤٥٧ر٩٥٤ عاملا ومن بين هذه المصانع نجد ١٠٧ر٠١١ مصنعا صغيرا بكل منها عامل واحد أما المصانع ذات الإنتاج فيبلغ عددها ٢٢ر٢٢٠ مصنعا يعمل بها ٣١٦ر١٤٤ عاملا وموظفا ما بين مصريين وأجانب ، أما رؤوس الأموال المستثمرة فى هذه المصانع ذات الإنتاج فتبلغ نحو سبعين مليونا من الجنيهات عدا الاحتياطى الذى يقرب من خمسة عشر مليونا .

وفى هذه الارقام خير دليل على نهضة الصناعة المصرية فى فترة الحرب ، ونرجو أن تستكمل نهضتها بعد أن تتوفر كل العوامل اللازمة لتدعيمها من رؤوس أموال وقوة محركة ومواد أولية وأيد عاملة وفنيين ... وان إنهاض الصناعة لهو الهدف الذى تتجه اليه الانظار فى بلد يتزايد سكانه فيزداد ضغطهم على مورد الزراعة المحدود ، ففى تصنيع الاقتصاد خير سبيل لزيادة الدخل الاهلى ونمو الثروة القومية ... وإنا لنعلق على البنك الصناعى ومشروع خزان أسوان ونشر التعليم الفنى آمالا واسعة لانعاش صناعتنا بعد أن قطعت ذلك الشوط .

ولعل خير ما أختم به هذا الموضوع هو ما قاله Charles Issawi حينما أجمل أثر الحرب فى نهضة الصناعة المصرية فى تلك السطور :

" There is no doubt that Egyptian industry has been able to lay aside large reserves during the war, and these will be available for its re-equipment with modern and efficient plant."

(٣) التجـــارة

مصر من الدول التى لا يمكنها أن تعيش فى عزلة عن العالم الخارجى لأن لها معه تجارة ، فتخصصها فى إنتاج القطن يجعلها فى حاجة إلى التجارة الدولية لتصريف هذا المحصول واستيراد ما يلزمها من سلع ومخامات ... فالتجارة الخارجية بالنسبة لمصر إذن أمر حيوى لازم لتسيير عجلة النشاط الاقتصادى .

وتعتبر التجارة الداخلية في مصر ضيقة النطاق محدودة السوق لأن عدداً كبيراً من السكان لا يشترك فى عملياتها ، ولان مقدرة الأفراد على الشراء تتفاوت إلى حد كبير ، ولذا فإن أية زيادة فى الطلب يتبعهـا حتما زيادة فى السعر .

إذا عرفنا هذه الحقائق عن عمليات التجارة أمكننا أن نتبين مدى الآثار التى نجمت عن الحرب حينما عطلت التجارة الخارجية وعرقلت سيرها بسبب توجيه الجهاز الإنتاجى فى كل بلد للانتاج الحربى وبسبب خطورة المواصلات البحرية وعدم توفر وسائل النقل ؛ كما يمكننا أن نتبين من الناحية الأخرى أثر الحرب في عمليات التجارة الداخلية إذ أدت ظروفها العصيبة إلى تقييد الاستهلاك وتطبيق نظام البطاقات وندرة كثير من السلع وشـيوع لون من الاحتكار وجنوح الأسعار نحو مستويات عالية مما أدى إلى ارتفاع نفقات المعيشة بما لا يتناسب وقدرة سواد الأهلين على الشراء .

ولـكى يظهر أثر الحرب فى نشاطنا التجارى واضحا نناقش تجارة مصر الخارجية ثم تجارتها الداخلية .

أولا : التجارة الخارجية

ووجهت مصر فى سنة ١٩٣٨ بميزان تجارة غير موافق ، وكان ذلك لأول مرة منذ سنة ١٩٣٢ ، وقدر العجز فى الميزان إذ ذاك بنحو ٦٫٨٠٩٫٠٠٠ من الجنيهات ، ولكن سنة ١٩٣٩ تميزت بنشاط نسبى فى حركة التجارة الخارجية فعلى الرغم من أننا استوردنا فى تلك السنة أسلحة وذخائر بلغت قيمتها نحو المليون من الجنيهات إلا أن الدول المختلفة قد أقبلت على شراء كميات كبيرة من القطن المصري وعملت على تخزينها لمواجهة ظروف الحرب فأدى هذا الاتجاه إلى زيادة رقم الصادرات زيادة كبيرة فعاد الميزان التجارى إلى صالحنا مرة أخرى ، وقدرت الزيادة بنحو ٧٤١٫٠٠٠ من الجنيهات .

ولما اندلعت الحرب واشتد أوارها فى حوض البحر المتوسط — خصوصا بعد أن اشتركت إيطاليا فى القتال وانسدت مسالك التجارة ومنافذها — أقول بعد هذه الملابسات انكمشت التجارة الخارجية وتقلص حجمها . فبالنسبة للواردات كنا نسمع شكاوى كثيرة لنقص الأسمدة الكيماوية اللازمة للزراعة وصعوبة استيراد الآلات والخامات وغيرها من المواد اللازمة للصناعة .

وقد أشرت فى الموضوع السابق إلى أن هذا النقص فى الواردات لم يخل من الفائدة إذ كان حافزاً لإجراء التجارب فى النشاط الصناعي لتعويض هذا النقص بإنتاج بعض المواد محليا . وبالنسبة للصادرات كنا نواجه مشكلة كبرى فى تصريف محصولنا الرئيسى وهو القطن ، ويجب أن أنوه فى هذا المقام بتقدم بريطانيا العظمى ومساهمتها شراء كميات كبيرة من محصول سنتى ١٩٤٠ ، ١٩٤١ مما لطف من حدة الموقف أمام الحكومة المصرية التى تحملت العبء الأكبر فى شراء هذا المحصول وتخزينه . وقد قامت الحكومة فى تلك الفترة

بمراقبة الصادرات عن طريق التراخيص ، كما قامت بمراقبة حركات رؤوس الأموال .

وعلى العموم كنا نلاحظ في فترة الحرب أن العجز فى ميزان تجارتنا يزداد من سنة إلى أخرى ويمكن أن نتبين تلك الظاهرة من الجدول بالصفحة المقابلة (بالاف الجنيهات) .

هناك ملاحظات كثيرة جديرة جديرة بالاهتمام بالنسبة لتجارتنا الخارجية فى فترة الحرب فقد كان لتقلبات الاسعار سواء فى الاسواق المحلية أو العالمية أثرها المباشر فى الارتفاع الهائل فى القيمة التى قدرتها مصلحة الجمارك المصرية لكل من صادراتنا وواردانا وهى قيمة تزيد بوجه عام عن القيمة المحتسبة على أساس متوسط سعر الوحدة سنة ١٩٣٩ ويمكن أن نتبين ذلك بالنسبة للواردات من الجدول التالى (بآلاف الجنيهات) :

السنة	القيمة الجمركية	القيمة المحتسبة	الفرق
١٩٣٩	٣٤،٠	٣١،٨	٢،٢
١٩٤٠	٣١،٣	٢٠،٤	١٠،٩
١٩٤١	٣٣،١	١٥،٦	١٧،٥
١٩٤٢	٥٥،٣	٢٣،٢	٣٢،١
١٩٤٣	٣٩،١	١٥،٣	٢٣،٨
	١٩٢،٨	١٠٦،٣	٦٨،٥

ظاهر من الجدول أن هناك فرقا بين القيمة الجمركية والقيمة المحتسبة طيلة الخمس سنوات المذكورة ، ويقدر هذا الفرق فى مجموعة بنحو ٨١ر٢ ٪

السنة	الواردات	الصادرات من المنتجات المصرية		المجموع	البضائع المعاد تصديرها	جملة الصادرات	الزيادة في الواردات (—) الصادرات (+)
		القطن	بضائع أخرى				
١٩٣٨	٣٦٩٣٤	٢١١٩٠	٨١٥٢	٢٩٣٤٢	٧٨٣	٣٠١٢٥	—٦٨٠٩
١٩٣٩	٣٤٠٩١	٢٤٣٣٠	٩٧٥١	٣٤٠٨١	٧٥١	٣٤٧٣٢	+٧٤١
١٩٤٠	٣١٣٧٨	١٨٨٥٩	٨٩٥٣	٢٧٨١١	٥١٠	٢٨٣٢١	—٣٠٥٧
١٩٤١	٣٣١٢٧	١٥٩٢٤	٦١٩٩	٢٢١٢٣	٤٨٩	٢٢٦١٢	—١٠٥١٥
١٩٤٢	٥٥٥١٢	١٤١٢٥	٤٦٢٣	١٨٧٢٨	٥٣٧	١٩٢٨٥	—٣٦٢٢٧
١٩٤٣	٣٩١٩٦	١٨٣٨٠	٦٦٥٠	٢٥٠٣٠	١٥٤٩	٢٦٥٨٠	—١٢٦١٧
١٩٤٤	٥١٠٠٧	١٩٤٦١	٧٤٨٤	٢٦٩٤٥	٣٠٥٦	٤٠٠٠١	—٢١٠٠٦
١٩٤٥	٦٠٤٧٦	٣٢١٧٣	٩٤٥٧	٤١٦٣٠	٣٥٢٩	٤٥١٥٩	—١٥٣٠٧
١٩٤٦	٨٣٢٤٨	٤٦٢١٨	١٧٤٦٢	٦٣٦٨١	٥٣١٢	٦٨٩٩٣	—١٤٢٥٥
١٩٤٧	١٠٣٩٠٢	٦٩٣٢٥	١٧٦٤٥	٨٦٩٨٠	٣٨٥٨	٩٠٨٣٨	—١٣٠٥٨

obeikandl.com

وهى نسبة كبيرة جداً لم نشهد لها مثيلا حتى فى خلال الحرب العالمية الأولى إذ بلغ هذا الفرق من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ ٥ر٧٥ ٪ فقط .

والذى يلفت النظر أن الارتفاع الذى طرأ على القيمة الجمركية للصادرات خصوصا صادرات القطن — لم يصل إلى نصف ارتفاع القيمة الجمركية للواردات فقد بلغ الارتفاع بالنسبة للصادرات ٣٤ر٣ ٪ فقط كما يتبين من الجدول الآتى :

السنة	القيمة الجمركية	القيمة المحتسبة	الفرق
١٩٣٩	٣٣ر٣	٣٣ر٣	—
١٩٤٠	٢٧ر٨	٢١ر٤	٦ر٤
١٩٤١	٢٢ر١	١٦ر٤	٥ر٧
١٩٤٢	١٨ر٧	١٢ر٠	٦ر٧
١٩٤٣	٢٥ر٠	١١ر٥	١٣ر٥
	١٢٦ر٩	٩٤ر٦	٣٢ر٣

وارتفاع القيمة الجمركية لوارداتنا بنسبة أكبر من ارتفاع القيمة الجمركية لصادراتنا فى فترة الحرب يدل على أننا كنا نصدر سلعا رخيصة لنستورد سلعا غالية إذا جاز التعبير ، ويمكن أن يقال ؟ أن نسبة المقايضة الدولية — Barter terms of trade — كانت تتحول إلى غير صالحنا لأن طلبنا علي المنتجات الاجنبية كان أكثر إلحاحا من الطلب الخارجى على منتجاتنا (خصوصا القطن) .

ومجمل القول أن تجارتنا الخارجية قد قلت فى فترة الحرب بشكل ظاهر

إذ كنا نواجه شحا كبيراً فى واردات كثير من السلع والخامات كما كان يتعذر علينا أن نصدر تلك الفضلة من محصول القطن الذى كان يتراكم سنة بعد أخرى كما أشرت من قبل .

وهناك ملاحظة أخرى على تجارتنا الخارجية وهى أن العجز فى ميزاننا التجارى ظاهرة واضحة بعد سنى الحرب أيضا — وإن كان يتناقص إلى حد ما منذ سنة ١٩٤٥ كما هو واضح من قبل — ولا يمكن أن تعلل تلك الظاهرة بأنها رد فعل للحرب بمعنى أننا نكثر من الواردات بعد طول المنع والحرمان لان ذلك الإكثار لا تقابله زيادة جدية فى الصادرات ، ولذا فإنه يتحتم على المسئولين أن يعيروا هذا الامر مزيداً من العناية والاعتبار ، وأرى أنه لا مندوحة لنا من التقدم بإجراء تخفيض على القيمة الجركية للجنيه المصرى — سعر الصرف — فإن سعره الرسمى بالنسبة للعملات الاخرى وعلى الاخص الدولار سعر مرتفع بل هو فى الواقع أعلى بكثير من سعره الحقيقى فى السوق الحرة ، وتخفيض قيمة الجنيه المصرى يؤدى بطبيعة الحال إلى الإقبال على منتجاتنا التى نحن بصدد تشجيعها وهكذا يمكننا أن نحقق زيادة فى الصادرات .

ثانيا : التجارة الداخلية

لعل أبرز ظاهرة شوهدت فى فترة الحرب هى رواج التجارة الداخلية فقد زاد الطلب زيادة أكثر نتيجة وجود الجيوش الاجنبية ونتيجة زيادة الدخول النقدية لبعض الطبقات اذ زادت أجور العمال الملحقين بخدمة الجيش كما زادت عوائد عوامل الإنتاج الاخرى من ريع وربح .

ومن المعروف لنا أن أبرز خصائص تجارتنا الداخلية ضيق نطاق السوق بمعنى أنه يكفى ان يكون هناك طلب ضعيف نسبيا لترتفع الأسعار وقد شوهدت هذه الخاصية بوضوح أثناء الحرب إذ سببت ظروفها الطارئة انقطاع واردات كثيرة من السلع والخامات كما سبق أن أشرت وأدى ذلك إلى محاولات كثيرة لإنتاج بعضها محليا . ولكن العرض في مجموعه ظل محدودا لم يتمش مع الطلب المتزايد فارتفعت الاسعار وأمعنت فى الارتفاع حتى وصلت إلى مستويات خيالية بالنسبة لبعض السلع . وقد قامت الحكومة من جانبها بالاجراءات اللازمة فى مثل تلك الظروف فحددت الاستهلاك وفرضت القيود على الضرورى من السلع وذلك عن طريق نظام البطاقات فكان السكر والغاز والزيت وبعض أنواع الاقمشة خاضعة لهذا النظام . ولو صرفنا النظر عن سوء تطبيق نظام البطاقات فى وقت الحرب فأنه يمكن ان يقال أن مقررات هذه السلع الضرورية لم تكن كافية فى أغلب الأحيان وكان ذلك سبباً فى ظهور الأسواق السوداء وتصويب الأسعار نحو الارتفاع الفاحش الأمر الذى أثقل كاهل جانب كبير من الناس وعلى الأخص أصحاب الدخول المحدودة Fixed incomes كالموظفين مثلا فقد قاسى هؤلاء كثيراً من ضروب الحرمان ونقص الطيبات نتيجة ارتفاع نفقات المعيشة . لقد كان هناك ضغط من ناحية الطلب على سوقنا المحدودة العرض . ضغط من الشعب من جهة وضغط من الجيوش المتحالفة من جهة أخرى ولذا لاقى سوادنا ضيقا فى العيش تلك السنين العجاف التى تميزت بالتلاعب فى الاسعار وظهور طبقة من المحتكرين وارتفاع فى نفقات المعيشة .

وليس صحيحا أن يقال إن الحكومة قد خففت عن الشعب عبئاً ماديا كبيراً حينما حدت أسعار بعض السلع لأن تلك التسعيرة الرسمية أو الجبرية لم تكن ترضى منتهزى الفرص وغواة النهم والجشع ولأنها من جهة أخرى

كانت أمراً صوريا فى أغلب الأحيان ، وإنى لأضرب مثلا لذلك بالخبز وهو أول الضروريات بالنسبة للسواد ، كان ثمن رغيف العيش فى وقت الحرب حسب التسعيرة خمسة مليمات فهل يصح هذا أن يكون دليلا على أن سعر الرغيف قد أصبح ضعف ما كان عليه قبل الحرب فى الوقت الذى بلغت فيه أثمان بعض السلع ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف ما كانت عليه ؟ ... الواقع أن هذا ليس صحيحاً بالمرة لأن رغيف العيش كنا نحصل عليه وقت الحرب بشق الأنفس وهو فوق ذلك كان يختلف تماما من حيث النوع والوزن عن مثيله قبل الحرب .

وعلى العموم يمكن أن يقال ان تجارتنا الداخلية قد شهدت فى سنى الحرب كثيراً من التنظيمات ، فكان هناك نظام للبطاقات كما أشرت وكانت هناك تسعيرة جبرية لكثير من السلع كالخبز والدقيق والحبوب واللحوم والأقمشة وغيرها ، وكانت هناك حدود بل وسدود بين الأسواق وبعضها البعض فكان انتقال بعض السلع من جهة إلى جهة ، أو من مديرية إلى أخرى أمراً محظورا .

ومن أبرز الظواهر التى شوهدت أثناء الحرب ارتفاع أسعار الأوراق المالية نتيجة لانخفاض سعر الفائدة النقدى ، ولولا العامل النفسى أى عامل الشك والتوجس والريبة والخوف من المستقبل وميل الناس إلى الاكتناز Hoarding لكان هناك مجال أكبر من النشاط الاقتصادى وزيادة الاستثمارات وعلى أى فهذا يعلل إلى حد كبير زيادة رؤوس الأموال المتداولة للشركات ، وعلى الأخص الشركات المساهمة وقلة السندات التى أصدرتها تلك الشركات كما يتبين من الجدول الآتى :

رؤوس الأموال والسندات المتداولة لشركات المساهمة

(بآلاف الجنيهات)

	١٩٣٨	١٩٤٥
بنوك الرهن العقارى والزراعى	٢٢ر٦٢١	١١ر٧٠٥
بنوك الأعمال والإيداع والخصم	٥ر٧١٤	٧ر٠٣٤
الشركات المالية	٥٨٣	٥٠٩
شركات أراضى الزراعة والبناء	١٢ر٦٤٩	١٤ر٥٢٨
شركات النقل	٥ر٥٣٠	٧ر١٤٣
شركات الترع والمياه والرى	١١ر٩٦٤	١٠ر٠٥٥
الشركات الصناعية	١٦ر٢٩٢	٢٨ر٥٠٢
شركات الأعمال التجارية	٨ر٥٠٤	١٠ر٦٨٤
شركات أخرى	٣ر٢٣٩	١ر٢٤٠
منها رؤوس أموال	٥٨ر١٧٢	٧٨ر٢٩٧
ومنها سندات	٢٨ر٩٢٤	١٣ر١٠٣
	٨٧ر٠٩٦	٩١ر٤٠٠

وفى هذا دليل على الرخاء الذى ساد تلك الفترة خصوصا بالنسبة للشركات الصناعية وشركات الأعمال التجارية وشركات النقل وبنوك الاعمال والايداع والخصم ، وفى هذا دليل أيضا على تقلص نشاط بنوك الرهن

العقارى والزراعى لتحسن المركز المالى للملاك الزراعيين كما سبق أن بينت فى موضوع الزراعة .

هذه هى عمليات التجارة الخارجية والداخليـة فى وقت الحرب . وقد رأينا أن ظروف الحرب قد كيفت مجرى هذه العمليات ، فضـاق نطاق المبادلات الخارجية ، وانـكمش حجمها بينما راجت التجارة الداخلية فى ظل تلك الظروف .

obeikandl.com

(٤) المواصلات

يعتبر تقدم المواصلات الخارجية والداخلية الاساس الذى قامت عليه النهضة الاقتصادية الحديثة بمصر ، ذلك لأن عليه يتوقف تصريف القطن وهو المحصول الرئيسى للبلاد ، واستيراد ما يلزم من سلع وخامات ، وقد أصبحت لأجور النقل أهمية كبيرة فى اتجاهات الاسعار وميلها للارتفاع أو للانخفاض

وآثار الحرب فى المواصلات واضحة ملموسة فبالنسبة للمواصلات الخارجية نجد أن الحرب قد عرقلت سيرها إلى حد كبير ، وقد أشرت فيما سبق إلى أن بعض الآثار السيئة التى ظهرت فى الوجوه المختلفة للنشاط الاقتصادى كانت نتيجة لتعطل المواصلات فى فترة الحرب ، فنقص الاسمدة الكيميائية اللازمة للزراعة ، ونقص المواد الاولية والخامات والآلات اللازمة للصناعة ونقص عمليات التجارة الخارجية وتقلص حجمها ... كل ذلك كان راجعا إلى عدم توفر المواصلات وانسداد المسالك وتعرض السفن للأخطار .

وبالنسبة للمواصلات الداخلية يجب أن أنوه أولا وقبل كل شىء بأثر الحرب فى إنشاء بعض الطرق الزراعية وهى المعروفة «بطرق المعاهدة» ولا شك أن فى هذا فائدة كبيرة خصوصا وأننا فى حاجة ملحة إلى مثل هذه الطرق وتعتبر مصر متأخرة نسبيا من هذه الناحية .

وكان من أبرز ما شوهد فى فترة الحرب ارتفاع أجور النقل مما مكن المشروعات من أن تحقق أرباحا قدرية فى ظل تلك الظروف ، لكن يجب أن أذكر فى هذا الصدد أنه بالرغم من ارتفاع أجور النقل وكثرة تلك الارباح الاستثنائية ، فإن نفقات الصيانة كانت كبيرة جدا وكانت قطع الغيار غير متوفرة ، وكانت نسبة الاستهلاك فى الاصول نسبة كبيرة ، وقد شاهدنا استحكام

أزمة الإطارات استحكاما أثار الضجيج بالشكوى من تلك الحالة .

ولتصوير حالة المواصلات الداخلية فى فترة الحرب نأخذ سكك حديد الحكومة المصرية على سبيل المثال . لقد كانت هذه حركة دائمة لنقل جيوش الحلفاء وملحقاتها ... وإذا قيل ان تلك المصلحة قد حصلت على أجور ضخمة لهذه العمليات فيجب أن يؤخذ فى الحسبان مدى الخسارة التى أجهدتها كثرة الاستعمال وأضناها طول العمل مع عدم إمكان إجراء التجديدات اللازمة طيلة فترة الحرب ، وها هى ذى وسائل النقل الاخرى يمكن أن يقال انهـا كانت تجرى بعد الحرب على إطاراتها الحديدية على حد تعبير أحد مندوبينا فى مؤتمر بريتون وودز ... لقد سخرت السكك الحديدية أثناء الحرب تسخيرا لنقليات الجيوش ، ولعل من الطريف أن نعلم أن هذه المصلحة لم تسلم من مغالطات تلك الجيوش وهذا ما كشف عنه تقرير ديوان المحاسبة لسنة ١٩٤٥/١٩٤٦ حين ذكر أن هناك زيادة فى الاجور تقررت أثنـاء الحرب وأن السلطات المتحالفة عارضت فى دفع ما أصابها من تلك الزيادة وهى ٩٧٠ر٠٠٠ جنيه . وقد جاء فى هذا التقرير :

« وإلى جانب هذه المتأخرات الظاهرة فى حساب المصلحة فإن هنا مبلغا يقرب من التسعة ملايين من الجنيهات لم يظهر فيها وهو عبارة عن الزيادات التى تقررت فى أثناء الحرب على أجور نقل البضائع والركاب ولم تدرج هذه الزيادات فى الفواتير التى أرسلت إلى القوات الاجنبية نظرا لان أمر استحقاقها كان موضع خلاف بين مصلحة السكك الحديدية وتلك القوات » .

ومن الطريف أن نعلم أيضا أن السلطات العسكرية فى فترة الحرب رفضت دفع مبلغ ٤٣٠ر٠٠٠ جنيه أجورا لعربات مصرية تحمل منقولات للجيوش المتحالفة ظلت بفلسطين واستحق عليها هذا المبلغ .

وفضلا عن ذلك فقد فقدت استمارات بالنقل وقدرت لجنة التحقيق قيمتها إذ ذاك بمئات الألوف من الجنيهات ولكن السلطات رفضت دفعها .

فى الحقيقة أن ما جنته السكك الحديدية فى تلك الظروف كانت تقابله مغالطات من جهة واستهلاكات فى رأس المال الثابت من جهة أخرى . ولعل أكبر دليل على ذلك أن مشروع السنوات الخمس كان قد اعتمد مليونا من الجنيهات للقيام باصلاح ما أتلفته الحرب فى مرافق المواصلات وهذا ما أشار إليه تقرير صندوق النقد الدولى فى مناقشته للتقدم الاقتصادى فى الدول الأعضاء ، وقد جاء فى هذا ما يلى :

" Though the plan does not envisage any extension in the railway net-works to open the more isolated areas, the contemplated renovation of equipment is expected to repair the damage caused by the pressure of military use during the war."

هذا مجمل أثر الحرب فى المواصلات وعنده أكون قد انتهيت من بيان أثر تلك الحرب فى وجوه النشاط الاقتصادى عموما ، ولأنتقل الآن لمناقشة أثر الحرب فى المالية العامة .

أثر الحرب فى المالية العامة

تأثرت إيرادات الدولة ومصروفاتها بظروف الحرب تأثراً بالغا . فبالنسبة للايرادات نجد أن الحرب كانت سبباً فى تعطيل المواصلات وعرقلة النشاط التجارى وقد أدى هذا إلى إنكماش حركة الواردات وكان لذلك أسوأ الأثر فى خفض حصيلة الجمارك ، وقد كانت من أكبر موارد الدولة قبل الحرب . هذا وقد أعفت الحكومة السلطات العسكرية فى فترة الحرب من رسوم جمركية تزيد على الواحد وتسعين مليونا من الجنيهات مضافة إليها مبالغ كثيرة كان ينبغى أن تدفع للجمارك لولا أن الأسرار الحربية كانت حائلا دون الكشف عن الطرود والرسائل لتعرف محتوياتها فظلت مجهولة القيمة .

وقد وضعت مصلحة الأملاك تحت تصرف الجيوش بدون مقابل مبانى وأرضا وشونا لو أن أجراً اقتضى عليها لبلغ ألوفا . وكانت السلطات تبتاع من مخازن السكة الحديد ما تحتاج إليه فإن كان من المصنوعات المحلية حوسبت السلطات على أساس ثمن الشراء بغير مراعاة لما يكون قد طرأ على السلعة من زيادة .

لكن إذا كانت ظروف الحرب سببا فى تناقص الإيرادات الحقيقية للدولة فأن لتلك الظروف بعض آثار جديرة بالإعتبار . فقد نشبت الحرب كما نعلم فى سنة ١٩٣٩ أى بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى معاهدة مونترو فى سنة ١٩٣٧ ، وقد عملت الحكومة على فرض الضرائب على العمليات الصناعية والتجارية ، وكانت أول التشريعات الضريبية التى أصدرتها فى تلك الناحية قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ولما كانت الحرب سببا فى نهضة النشاط الصناعى

وظهور أرباح قدرية واستثنائية فى هذا الميدان فقد اغتنمت الحكومة الفرصة وسنت القوانين التى تقضي بفرض ضرائب إضافية على الأرباح الإستثنائية .

وبصرف النظر عن الناحية الفنية فى هذا التشريع وعدم تمشيه مع روح العدالة لكونه مجحفا بالممول الصغير ومحداً للنشاط . أقول بصرف النظر عن هذه الناحية الفنية فأنه مما لاشك فيه أن ظروف الحرب التى كثرت فيها الأرباح الإستثنائية كانت فرصة طيبة للحكومة إذ أضافت إلى إيرادتها مورداً لا بأس به فزادت حصيلة الضرائب الجديدة من ٢٫٧ مليونا من الجنيهات فى ١٩٣٩ — ١٩٤٠ إلى ٢٢ مليونا فى ١٩٤٥ — ١٩٤٦ وزادت تبعا لذلك نسبتها إلى مجموع إيرادات الدولة من ٦ ٪ إلى ٢١ ٪ فى المدة ذاتها

ولايخفى علينا أن ظروف الحرب كانت سببا فى زيادة ربع الدومين الحكومى فعوض ذلك إلى حد ما بعض النقص فى النواحى الأخرى .

كذلك كانت ظروف الحرب وما اكتنفها من ارهاق بالنسبة لصغار الملاك الزراعيين سببا فى اثارة انتباه السلطات المالية فأقدمت على أجراء اصلاح على ضريبة الأطيان إذ أدخلت عنصرا شخصيا على ضريبة ظلت طويلا ضريبة عينية بحتة . وقد تم هذا الإصلاح على مرحلتين الأولى بقانون فى سنة ١٩٤٠ تنفيذ للمادة ٢١ من قانون سنة ١٩٣٩ والثانية بقانون فى سنة ١٩٤٢ . وقد تضمن القانون الأخير حدا للاعفاء كما تضمن زيادة فى نسبة التخفيض كلما صغرت الملكية وقلت الضريبة المدفوعة .

أما بالنسبة لمصروفات الدولة فكنا نلاحظ أنها تقل أيضا فى فترة الحرب بالرغم من زيادة أعباء الدولة — وأحب أن ألفت النظر أننى أعنى هنا المصروفات الحقيقية لا النقدية — وليس أدل على ذلك من أن باب الأعمال الجديدة كان

يتضاءل من سنة إلى أخرى بسبب وقف كثير من الأعمال العامة الضرورية . كذلك باب المهايا والأجور فقد ضغط هو الآخر، وهذا هو سر الضيق الذى لاقاه الموظفون فى فترة الحرب فإن اعانات الغلاء التى تقررت لهم لم تكن متمشية مع ازدياد أعبائهم الماليـة لزيادة نفقات المعيشة ولهذا فقد انخفض مستوى معيشتهم على وجه العموم .

إذا عرفنا هذه الحقائق عن إيرادات ومصروفات الدولة فى فترة الحرب فلا نعجب إذن حينما نرى أن العجز فى الميزانية الذى ظهر فى سنتى ١٩٣٨ — ١٩٣٩ و ١٩٣٩ — ١٩٤٠ الماليتين قد تحول إلى فائض فى السنين التى تلتهما. فبعد ما كنا نرى ميزانية غير متوازنة Unblanced Budget أصبحنا نرى ميزانية تشتمل على فائض Surplus Bndget . ويجب أن نلاحظ فى هـذا المقام أنه ولو أن الإيرادات والمصروفات النقدية كانت تتزايد فى فترة الحرب ألا إن الإيرادات والمصروفات الحقيقية كانت في تناقص مستمر . ونجد فى نفس الوقت أن المصروفات كانت تتناقص على العموم بنسبة أكبر من نسبة تناقص الإيرادات ، وهذا مايفسر وجود الفائض .

ويبين الجدول التالى إيرادات ومصروفات الدولة الأصلية والمعدلة على أساس الرقم القياسي لأسعار الجملة الذى يقيس التغير فى قيمة النقود .

(١٩١٣ / ١٩١٤ = ١٠٠)

السنة	الرغم القياسى لأسعار الجملة	الايرادات لأقرب وقت		المصروفات لأقرب وقت	
		الأصلية	المعدلة	الأصلية	المعدلة
١٩٣٨	٩٠	٤٤٢٠٧	٤٩١١٩	٤٧٨٨٨	٥٣٢٠٩
١٩٣٩	٨٨	٤٦٠٨٠	٤٢٣٦٤	٤٨٦٣٩	٥٥٢٧٢
١٩٤٠	١٠٠	٤٣٦٧٧	٤٣٦٧٧	٤٢٥٥٩	٤٢٥٥٩
١٩٤١	١٣٠	٥٦٣٣٦	٤٣٣٣٥	٤٦٠٦٢	٣٥٤٣٢
١٩٤٢	١٨١	٦٧٠٥٩	٣٧٠٤٩	٥٢١٩٨	٢٨٨٣٩
١٩٤٣	٢٢٧	٧٧٧٤	٣٤٢٦٢	٧١٩٣٨	٣١٦٧١
١٩٤٤	٢٦٨	٨٧٧٣٠	٣٢٧٣٥	٨٢٠٩٧	٣٠٦٣٣

وقد انتهزت السلطات المالية فرصة انخفاض سعر الفائدة النقدى فى وقت الحرب فتقدمت في سنة ١٩٤٣ بمشروع القرض الوطنى الذي حول الدين الأجنبي إلى دين أهلي بسعر فائدة أقل . وبغض النظر عن الانتقادات الفنية التى وجهت لهذا المشروع فإنه يمكن أن يقال بأن ظروف الحرب كانت سببا فى تخلص مصر نهائيا من دين أجنبي كان له تاريخ أسود فى حياتنا المالية والسياسية علي السواء .

وكان للاحتياطى الذى تكون فى سنى الحرب أثره فى تحسين سمعة مصر مالية إذ تعد مصر من الدول القليلة فى العالم التى كانت تستحوذ على احتياطى بعد الحرب . وأقل ما يقال عن هذا الرصيد الحكومى أنه كان سببا فى الإقبال على انجاز بعض المشروعات بعد الحرب كما أنه سد ثغرة كبيرة فى تلك الحرب الإنسانية التى شنتها مصر ضد عصابات إسرائيل المزعومة .

مشكلات الحرب

تكلمت فيما سبق عن أثر الحرب فى الوجوه المختلفة للنشاط الاقتصادى وعن أثرها فى المالية العامة . وقد رأينا مشكلات ومعضلات بارزة فى ثنايا الموضوع . رأينا مشكلة الغذاء ومشكلة الكساء ومشكلة المساكن إلى غير ذلك مما سببته أو خلفته الحرب . لكن هناك مشكلات أخرى خلقية بأن أفرد لها دراسة خاصة ذلك لأنها كانت أكبر عبء خلفته الحرب وراءها بل كانت أكبر رزء ابتلينا به فى ظل تلك الظروف .

إن مشكلة التضخم والغلاء ومشكلة الأرصدة الاسترلينية هما التركة البغيضة التى أورثتنا الحرب إياها . فهذان المشكلتان المتشابكتان المتداخلتان قد أثرتا فى اقتصادنا القومى تأثيرا دونه كل تأثير .

أولا : التضخم النقدى وارتفاع الأسعار

إن أبسط مثل لبيان مدى التضخم هو النظر إلى البنكنوت المتداول وإلى ودائع البنوك فقد زادا فى فترة الحرب زيادة كبيرة وليس فى هذا وجه للغرابة فقد كانت القوات المتحالفة تنفق ملايين الجنيهات فى السوق المصرية المحدودة العرض . وقد حصلت على هذه القوة الشرائية بطريقة جوهرها اصدار سندات على الخزانة البريطانية واستعمالها غطاء لما يصدر من البنكنوت المصرى لدفع قيمة مشترياتها . ويبين الجدول الآتي البنكنوت المتداول من سنة ١٩٣٩ إلى سنة سنة ١٩٤٥ (بآلاف الجنيهات) .

في آخر :	البنكنوت المتداول
١٩٣٩	٢٦٤٤٥
١٩٤٠	٣٧٣٠٩
١٩٤١	٥٠٦٥٩
١٩٤٢	٧٥٣٤٧
١٩٤٣	٩٥٦٠٣
١٩٤٤	١١٦٧٠٨
١٩٤٥	١٤٠٧٤٥

نرى من الجدول أن البنكنوت كان يتزايد من سنة إلى أخرى بنسبة كبيرة حتى أنه أصبح أكثر من ١٤٠ مليونا من الجنيهات فى ١٩٤٥ أي أكثر من خمسة أمثال ما كان عليه فى سنة ١٩٣٩ .

كذلك كانت ودائع البنوك فى تزايد مستمر ويتضح ذلك من الجدول التالى:

الودائع بالبنك الأهلي المصرى (بآلاف الجنيهات)

فى آخر سنة	الحكومة	الأفراد	البنوك
١٩٣٩	٢ر٦٣٣	١٦ر٩٦٢	١ر٥٠٢
١٩٤٠	٤ر٧٦٦	٢٦ر٣٦٧	٤ر٠٢٦
١٩٤١	٢١ر٢٩٧	٣٣ر٤٠٩	٤ر٨٣٥
١٩٤٢	٢٨ر٥٨٤	٣٩ر١٣٦	١٣ر٧٧١
١٩٤٣	٦٧ر٤٨٦	٥٨ر١٤١	١٨ر٥٨٢
١٩٤٤	٧٠ر١٨٠	٩١ر٠٩٩	٢٢ر٧٧٠
١٩٤٥	٦٣ر٦١٥	١٠٨ر٤٠٧	٣٤ر٨٥٣

يتضح إذن من هذه البيانات أن هناك تضخما فى وقت الحرب وكان هذا سببا فى ارتفاع الأسعار وخلق مشكلة الغلاء والارهاق والضيق الذى لاقاه السواد . لكن يجب أن نلاحظ أن التضخم وحده لم يكن سبب ارتفاع الأسعار أو فى القليل لم يكن هو الذى قوى من حدة تلك الموجة من الغلاء الجامح وذلك لأن الزيادة فى المصدر من الأوراق ذات الفئات الكبيرة (٥٠ ، ١٠٠ جنيه) والتى بدأت فى خلال أزمة العلمين استمرت بعد ذلك لمقابلة طلبات السوق السوداء وارتفاع الأسعار من جهة ولمقابلة الطلب المتزايد للاكتناز أيضا ولو أن البنكنوت المصدر جرى تداوله كله ولم يكتنز جزء منه لارتفعت الأسعار أكثر مما رأينا ومما يدل على اتساع نطاق الاكتناز فى وقت الحرب انخفاض سرعة تداول النقود . فحالة القلق وميل الناس للاكتناز إذن هو الذى ساعد على التضخم ولو أننا لا ننكر أن هذا التضخم قد اقترن بظاهرة ارتفاع الأسعار . ويبدو من الجدول التالى أن النسبة بين المدفوعات النقدية للبنك الأهلى والمتوسط السنوى للبنكوت المتداول كانت تقل من سنة إلى أخرى وهذا ما يفسر انخفاض سرعة تداول النقود .

السنة	المدفوعات النقدية للبنك الأهلى بملايين الجنيهات المصرية	المتوسط السنوى للبنكوت المتداول بملايين الجنيهات المصرية	النسبة بين المدفوعات النقدية ومتوسط التداول
١٩٣٨	٩٦ر٢	١٩ر٦	٤ر٩
١٩٣٩	١٠١ر٤	٢١ر٨	٤ر٦
١٩٤٠	١٠٢ر٩	٣٠ر٤	٣ر٤
١٩٤١	١٢٢ر٩	٤١ر٥	٢ر٧
١٩٤٢	١٥٩ر١	٦١ر٩	٢ر٦
١٩٤٣	١٨٠ر٦	٨٢ر٠	٢ر٢
١٩٤٤	١٨٦ر٩	١٠١ر٧	١ر٨
١٩٤٥	٢٠٦ر٦	١٢٥ر٠	١ر٦

أما الذى عمل على اشتداد وطأة الغلاء فهو أن الزيادة فى النقد والودائع والثروات لم توزع توزيعا عادلا بين الناس فلم تزد المقدرة الشرائية لكل منهم بنسبة واحدة وهذا ماخلق المشكلة . فتفاوت مقدرة الأفراد على شراء السلعة الواحدة جعل أسعار البضائع ترتفع إلى مستوى أكثر الناس مقدرة على الشراء .

وهناك عوامل أخرى نتجت عن الحرب وأدت إلى الإمعان فى حدة الغلاء منها قلة السلع المعروضة في الأسواق نظرا لتعطل التجارة الخارجية وتوقف الواردات كما سبق أن بينت . وقد عمدت السلطات العسكرية قبل أن تمتد رقعة الحرب إلى الاستيلاء على ما شاءت الاستيلاء عليه من خشب وحديد وزجاج ومصنوعات المعدن والجلد فاستنفدت جل ما كان مخزونا من السلع وتسببت فى ارتفاع أثمان ما بقى منها وترتب على ذلك إرهاق للأهلين كذلك

كانت تبتاع هذه الجيوش الخضر والفاكهة من السوق المحلية فكانت تزاحم الأهلين فى قوتهم ولعل ارتفاع أسعار هذه المواد إنما يرجع إلى حد كبير إلى هذه المزاحمة . حقيقة أن وجود الجيوش الأجنبية فى فترة الحرب كان من أهم الأسباب التى أدت إلى الغلاء فقد استأجرت كثيرا من المبانى فى القاهرة والأسكندرية بإيجار ما قبل الحرب فخلفت لنا أزمة فى المساكن وارتفاعا فى الإيجارات كذلك كانت تستولى هذه القوات من شركات النسيج على ١٢ مليونا من الأمتار سنويا بأسعار جبرية حددتها وزارة التموين فحرمت الشعب النسيج كما حرمته الغزل بتسلمها ٢٠٠ر٠٠٠ رزمة من الغزل شهريا بأسعار جبرية لا بأسعار السوق السوداء التى اكتوى الشعب بنارها .

هذه هى آثار الحرب التى خلقت مشكلة الغلاء . تضخم وتفاوت فى القدرة على الشراء وقلة فى المعروض من السلع وزيادة فى الطلب لوجود الجيوش الأجنبية . وقد كان من الطبيعى إذن أن تزداد نفقات المعيشة فى تلك الفترة نتيجة لارتفاع الأسعار ويبين الجدول الآتى الأرقام القياسية الرسمية لنفقات المعيشة (يوليه — أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

فى آخر	نفقات المعيشة
١٩٣٩	١٠٨
١٩٤٠	١٢٢
١٩٤١	١٥٦
١٩٤٢	٢١٥
١٩٤٣	٢٥٧ر٢
١٩٤٤	٢٩٢ر٢
١٩٤٥	٩٢٠ر٥

وارتفاع نفقات المعيشة بهذا الشكل مع عدم توفر القوة الشرائية اللازمة لمقابلة هذا الارتفاع أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للسواد .

ومن المؤلم أن تستمر تلك الموجة من الغلاء بعد أن انقضت الحرب وخفت آثار بعض الظروف . وها هى ذى وزارة التموين تبعث من جديد لتكافح ارتفاع الأسعار ولتخفف عبئا ثقيلا عن شعب يتزايد عدده فتزداد حاجاته .

ثانيا : مشكلة الأرصدة الاسترلينية

حدث الانقلاب فى نظامنا النقدى فى غضون الحرب العالمية الأولى . فقد كانت عملتنا قبل تلك الحرب على « قاعدة الذهب » وكان شرط الغطاء (طبقا للقانون النظامى للبنك الأهلى) ٥٠ ٪ ذهب والنصف الباقى أوراق مالية .

وقد حدث من آثار استعار الحرب وتوافد أصحاب الودائع على البنوك وخاصة البنك الأهلى لسحب ودائعهم ومطالبتهم بالدفع ذهبا أن عدل نظام الوفاء بالذهب وحده وأعطى البنكنوت قانونية الوفاء وكان ذلك بناء على الأمر العالى الصادر فى ٣ أغسطس سنة ١٩١٤ . واستمرت شروط التغطية كما هى النصف ذهب والنصف أوراق مالية .

وفى سنة ١٩١٦ أبلغ بنك انجلترا البنك الأهلى أنه لن يستطيع أمداده بالذهب لظروف الحرب : فصدر القرار المشئوم فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ لبعض البنك الأهلى من شروط التغطية الذهبية بمقدار الـ ٥٠ ٪ ويخول له إتخاذ سندات الخزانة البريطانية بديلا فكان أن انتقلنا من قاعدة الذهب إلى قاعدة الاسترلينى . وقد نتج عن القرار المذكور انفاق بشأن تحويل العملة

بين القاهرة ولندن بسعر ثابت (بواقع ٩٧٫٥ قرشا للجنيه الاسترليني) .

وفى بداية الحرب العالمية الثانية فرضت مصر — وراء انجلترا — رقابة على العمليات الخارجية (بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩) وبذلك بقيت داخل كتلة الاسترليني .

وإذن فقد وجدت الدوائر الحربية البريطانية فى مصر طريق الحصول على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات طريقا ميسورا لأن استناد نقدنا إلى الاسترليني استناد كلى كما رأينا فسعر الصرف الخارجى بين العملة المصرية والاسترليني سعر ثابت وتحويل الاعتمادات من انجلترا إلى مصر وبالعكس أمر سهل . وهكذا استطاعت السلطات العسكرية (البريطانية والأمريكية) تمويل مشترياتها فى مصر دون تقديم سلع أو خدمات بل مقابل ديون تراكمت لمصر سنة بعد أخرى ونتجت عنها أرصدة لمصر بالاسترليني فى انجلترا .

وقد عبر عن هذه الظاهرة سعادة على الشمسى باشا في احدى خطبه فقال « إن الأمم المتحالفة أنفقت خلال الحرب في مصر نفقات تجاوز مجموعها إلى حد كبير مقدرتها على سداد قيمتها بتصدير البضائع إلينا » .

وليس تجمع الأرصدة بدعة أو أمرا مستغربا إذ ما من قطر إلا وله أرصدة فى أقطار أخرى لكن وجه الغرابة فى مشكلتنا أن تلك الأرصدة تكدست على نطاق لم يؤلف من قبل فبلغت حوالى الاربعمائة مليونا من الجنيهات وهى فوق ذلك فى تزايد بعد الحرب لاننا نصدر إلى منطقة الاسترليني أكثر مما نستورد منها .

والمهم أن هذه الأرصدة فى تجمعها قد تركت آثارا سيئة فى الاقتصاد

المصرى فقد كانت الجيوش تزاحم الأهلين فى السوق المحلية فرفعت الأسعار وثقلت كاهل السواد كما سبق أن بينت . ثم أن هذه الارصدة تجمعت على حساب قدرتنا الانتاجية فقد عانينا كثيرا فى فترة الحرب لنؤدى تلك الخدمات ونقدم تلك السلع التى أديناها وقدمناها لجيوش الحلفاء . وهاهى ذى وجوه النشاط الاقتصادى قد تأثرت جميعها إلى حد بعيد . . . تأثرت الزراعة بسبب الدورة الزراعية غير الملائمة التى فرضناها . . . وتأثرت السكك الحديدية والمواصلات الاخرى بسبب كثرة الاستعمال . . . وتأثرت المنشئات الصناعية من جراء عدم التجديد أوحتى الصيانة الكافية .

ويجب أن نلاحظ أنه ولو أن معظم الارصدة لاثرياء وأننا لم نكن فى حاجة إلى بضائع بمقدار الارصدة كلها عقب الحرب مباشرة إلا أننا سعينا لتسويتها تسوية عاجلة لاننا عاجزون بسبب تكدسها عن تحويل نقدنا إلى نقد آخر فهذا التجمع والتكدس قد حد من مقدرتنا الشرائية . . .

لم نصبر إذن . . . وما كان لنا أن نصبر . . . حتى تستطيع انجلترا أو « أولى معضلات ما بعد الحرب » كما يسميها الامريكيون أن تصدر إلينا السلع على مر السنين فتسوى الارصدة تلقائيا . . .

ولما انعقد المؤتمر المالى للشرق الاوسط بالقاهرة فى أبريل سنة ١٩٤٤ أشار إلى مسألة الارصدة في قراره بقوله « ويشاطر المؤتمر الامل المعقود على إمكان تهيئة الوسائل التى تيسر استبدال الارصدة الدائنة فى الخارج بسلع أيا كان مصدرها » . ولما كان مؤتمر بريتون وودز تحين وفد مصر الفرصة فتقدم باقتراح لتسهيل تسوية الارصدة الدائنة التى تجمعت خلال الحرب فى نطاق دولى عام Multilateral Settlement وقد عبر الوفد عن ذلك فى مذكرة جاء فيها « وأول مايعنى البلدان التى تجمعت لها أرصدة أجنبية كبيرة

هو أن تتمكن هـذه البلدان من تصفية تلك الارصدة بسرعة معقولة بعـد الحرب وبما يقرب من الأثمان أو القيم الحالية » . ولـكن هذا الاقتراح لم يحز قبولا إذ قيل أنه يلقى عبئا ثقيلا على صندوق النقد الدولى فى أول نشأته . . . ولما قام مندوب بريطانيا وهو المرحوم اللورد كينز (Keynes) عقب على مسألة تسوية الارصدة وجاء فيما قاله « فإذا أشرفنـا على النهاية وأمكننا أن نرى طريقنا فى وضح النهار فسنتناولهم (يقصد الدائنين) دون تأخير لنسوى بشرف ما أعطي لنـا بشرف وكرم » . . . وقد جاء بعد هذا تصريح من مستر بولتن (Bolton) ممثل بنك انجلترا فى الوفد البريطانى يقول فيه بأن انجترا ستتفاهم مع مصر فى الوقت المنـاسب على حل مرض لهذه المشكلة عن طريق المفاوضة ... وفعلا دخلنا فى مفاوضة مع الجانب الانجليزى فى سنة ١٩٤٧ لتسوية تلك الأرصدة . والواقع أن الانجليز قد دخلوا فى تراشق وجدل وأخذ ورد وشد وجذب بغية تخفيض الأرصدة غير معترفين بحقيقة الموقف وهو عجزهم المادى . . وقد انتهى الأمر بحبس الأرصدة وتجميدها وخروجنا من كتلة الاسترليني ، وكان أن توقفت المفاوضات فترة من الزمن أعقبتها اتصالات ومشاورات أدت إلى استئناف المفاوضات والافراج عن جزء من هذه الارصدة.

ثم دخلنا بعد ذلك فى مفاوضات أخرى اكتنفتها صعوبات وارتطمت بها عقبات لولا أن تدخلت المقامات السياسية . وقد انتهى الامر بأفراج بريطانيا على حد ما نشرته الصحف — عن ثلاثين مليونا لا أكثر مضافا إليها ستة ملايين من الجنيهات الاسترلينية القابلة للتحويل إلى عملات صعبة .

وأخيرا فهذه مشكلة النقـد أو مشكلة الارصدة التى تجمعت لنا خلال الحرب على حساب قوتنا وراحتنا وهناءتنا وعلى حساب تضحيات جسيمة تأثر بها اقتصادنا القومى أيما تأثير . . . حقيقة أن مشكلة الغلاء ومشكلة الارصدة هما التركة البغيضة التى أورثتنا الحرب أياها .